متن الجزرية

المسمّى

المقدمة الجزرية

فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه

تأليف

الإمام العلّامة شيخ القرّاء والمحدّثين

محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف ابن الجزري

المعروف بابن الجزري رحمه الله

(٧٥١-٨٣٣هـ)

ضبطه وصحّحه وراجعه
وقدّم له بدراسة

محمد تميم الزعبي

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُحَقِّقِ

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

التوزيع في السعودية:

مكتبة القارئ
..٩٦٦٥٥٤٧١٢٨٥

التوزيع في لبنان:

لبنان - بيروت - الظريف - بناية عيدو
تلفون: ٠١/٧٥٠٩٥٢ - جوال: ٠٣/٩٤٣٤٦١
البريد الالكتروني: chahrour.mohd2@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرّفنا على الأمم بالكتاب المجيد، وخص من تلاه وعمل به بالأجر الحميد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسله ربه إلى القريب والبعيد، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن ونقلوه بالتحقيق والإتقان؛ وحفظ الله بهم الكتاب العزيز من تغيير الجهول وتحريف العنيد، أما بعد،،،

فإن من أنفع ما رأيت من المنظومات في علم تجويد الحروف وأكثرها غَناءً لأهل القرآن ـ من زمن التأليف في علم التجويد إلى الآن ـ الأرجوزة المسماة بـ (المقدمةِ فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه) نظم الإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣ هـ)، عليه سحائب الرحمة والرضوان، وجعل الله تعالى مثواه في أعلى درجات الجنان.

وقد طلب إليَّ كثير من الإخوان إخراج هذه المنظومة المباركة في حلة تشبه أخواتها (الشاطبية والدرة والطيبة) كتابة بخط أحد الخطاطين المهرة.

وقد طبعت هذه المنظومة المباركة عدة طبعات و بتحقيقات متباينة، وكلها فيها خير وبركة ـ إن شاء الله ـ فقد اعتنى بها إخوة فضلاء، ومشايخ أعلام؛ غير أن غالبها بخط طباعي أو بواسطة الحاسب الآلي.

فأحببت أن أخرجها بحلة قشيبة جمالاً، وتصحيحاً، وضبطاً، ورسماً؛ وفق اللفظ المنطوق، ولا أدّعي أني أتيت بما لم يأت به من اعتنى بها من قبل، فمنهم استفدت، وبمقارنة طبعاتهم والشروح التي على المنظومة صححت، وضبطت، ورجحت.

والله أسأل أن ينفع بها أهل القرآن وأن يكتبني، ومن أحبني من طلبة العلم في الله في جملة المقبولين عند الله؛ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

راجي عفو ربه الغني

محمد تميم بن مصطفى عاصم الزعبي

المدينة المنورة ١٤٢٨/١٠/١٧ هـ

وبصات[1] بين يدي المقدمة الجزرية

دراسة علمية للمنظومة

لإتمامِ إخراجِ هذا النظم المبارك يحسُنُ القيامُ بدراسةٍ علميةٍ تحليليةٍ لجملةِ قضايا تمسُّ الحاجةُ إليها لتكوينِ فكرةٍ واضحة عن تاريخِ المنظوم، وأهميته، ووصفه العلمي، وتحليلِ محتواه مُبَيِّناً قيمته العلمية بالنسبة لعلم التجويد، وربطاً بمثيلاته نظماً ونثراً من كتب المؤلف نفسه – رحمه الله تعالى – بما يتبينُ تَمَيُّزَ هذا الإمام في علمِ التجويد والقراءات، حيث إنه من المؤصِّلين لهذا العلم فضلاً من الله ونعمة، إضافةً إلى ربطِ المنظومِ بعلم القراءات، وبيانِ الصِّلةِ بينَهُ وبينَ هذا العلم الجليل، وعلى أي نحوٍ بنى الإمامُ ابنُ الجزري منظومتَه مع وجودِ خلافٍ في بعض أصولِ القراءِ العشرةِ ، ولماذا اختارَ ابنُ الجزري هذه القواعدَ دون غيرِها.

وقد حَرَصتُ على استعراضِ أَهمِّ الشروح التي اطَّلعتُ عليها، والتي لها أثرٌ في بيانِ هذا المنظومِ المباركِ ومَنهجِ عرضِه، وكلُّ ذلكَ يظهرُ فيما يلي:

أولاً: نُبذةٌ عامةٌ عن المُقَدِّمةِ، وتاريخِ تأليفِها:

المقدمةُ فيما يجب على قارئِ القرآن أن يعلمه، وتُعرفُ بالمقدمةِ الجزريةِ، وهي نظمٌ يتألفُ من (١٠٧) أبيات من بحرِ الرجزِ:

(مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ)

(١) الوبيص البريق، يقال عن وبيص المسك وغيره، والوميض: ضوء البرق.

وهي من أَشْهرِ كُتُبِ عِلْمِ التجويدِ في العصورِ المتأخرةِ، وَمِنْ أَكْثَرِهَا تداولاً، وقد شُرِحَتْ شُروحاً عدةً، وطبعتْ مفردةً ومشروحةً طبعاتٍ كثيرةً.

وقد كانت عنايةُ ابن الجزري بالتجويد في وقتٍ مبكرٍ من حياته، وهناك مراحلُ علميةٌ مهمةٌ في نشأته، وَتَلَقِّيهِ علمَ التجويدِ والقراءاتِ تُلْقِي لنا الضوءَ على أهميةِ هذا النظم، مما أضفى على المقدمةِ قبولاً حسناً، جعلها تتبوأُ المكانةَ العاليةَ في تكوين هذا العلْمِ الجليلِ، وهذه المراحلُ هي:

١- انتهى ابنُ الجزري من تأليفِ كتابِ التمهيدِ في علم التجويد في شهرِ ذي الحجة سنة (٧٦٩هـ)، كما جاء صريحاً في آخرِ الكتابِ، وهذا يعني أنّه حين ألّفَ هذا الكتابَ لم يتجاوزْ التاسعةَ عشرَ من عمرِه، وهو أمرٌ يدلُ على ذكاءٍ وفطنةٍ مكّناهُ من الاشتغالِ بالتأليفِ في هذه السِنِّ المبكّرةِ.

٢- حَفِظَ ابنُ الجزريِ القرآن سنة (٧٦٤هـ) في دمشقَ، وألّف التمهيدَ في سنة (٧٦٩هـ) في القاهرةِ، والفترةُ بينهما تقرُبُ من خمسِ سنينَ، فمنذ حفظَ القرآنَ تَشَرَّبَ علمَ التجويد، وأتقنه مما أداهُ الى التأليفِ المبكرِ في هذا العلم.

٣- رحلَ ابنُ الجزري إلى مصر سنة (٧٦٩هـ)، وقرأ على الشيخ أبي بكر عبد اللهِ بنِ الجنديِ قبيلَ وفاته في تلك السنةِ، وقرأ على أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ الصائغ، والشيخ أبي محمدٍ عبد الرحمنِ بنِ البغداديِ[1]، وفي هذه الرحلةِ ألف ابنُ الجزري كتابَ التمهيد بالمدرسةِ الظاهريةِ بالقاهرة.

٤- يقولُ – رحمه الله تعالى – عن شيخِه عبد الوهابِ بنِ السَّلاَّر (٧٨٢هـ): هو أولُ شيخٍ انتفعتُ به ولازمتُه، وصحَّحْتُ عليه الشاطبيةَ دروساً وعرضاً، وتلوتُ عليه ختمةً

(١) ينظر: غاية النهاية لابن الجزري ٢٤٧/٢.

بقراءة أبي عمرٍو، فأجازني وأنا مراهقٌ دونَ سنِ البلوغِ بكثير[1]، وكان ذلك سنةَ (٧٦٦ أو ٧٦٧هـ)[2]، أي: كان عمرُه خمسَ عشرةَ سنةٍ تقريباً.

٥- وفي سنة (٧٦٨هـ) درسَ القراءاتِ والتجويدَ على الشيخ إبراهيمَ بنِ عبد الله الحَموي المُتوفى (٧٧١هـ، أو ٧٧٣هـ)[3]، وقال عنه: "ترددتُ إليه كثيراً، ومنه استفدتُ علمَ التجويدِ، ودقائقَ التحريرِ، وعليه ارتاضَ لساني بالتحقيقِ، وقرأتُ عليه للسبعةِ إلى قوله تعالى: ﴿ واذْكُرُوا الله ﴾، ولم ترَ عيناي من شيوخِي أعلمَ بالتجويد منه، ولا أصحَّ تلفظاً وتحريراً"[4].

٦- وفي سنة (٧٦٨هـ)، قرأ القراءاتِ بمُضَمّن (الكافي في القراءات السبع)لابن شريح على شيخِ المدينةِ الشريفةِ، وخطيبِها، وإمامِ المسجدِ النبوي الشريفِ: الشيخِ أبي عبد الله محمدِ بنِ صالح، وهذا كلُه قبل أن يُؤلفَ التمهيدَ، فانظرْ رعاك الله إلى تَمَيُّزِهِ، ونباهتِه، ونبوغِه.

٧- ومن المراحلِ المهمةِ في نبوغِه في علمِ التجويدِ والقراءاتِ ما قاله السخاويُ عنه: "نظَم الهدايةَ في تتمةِ العشرةِ، وله ثمان عشرةَ سنة، وربما حفظَها بعضُ شيوخِه"[5].

٨- وقالَ ابنُ الجزري – رحمه الله –: "شغلني كثرةُ من ينتابُني للقراءةِ والأخذِ عني، وأنا ابنُ تسعَ عشرةَ سنة"[6].

٩- ويقول – رحمه الله –: "وجلستُ للإقراءِ في حياةِ شيوخِي، وبإذنهم ليْ في ذلك تحتَ قبةِ النسرِ بالجامعِ الأمويِ سنةَ (٧٧٠هـ)، ولا زالَ الناسُ بعدَ ذلك يرحلونَ إليَّ من

---

(٢) ينظر: غاية النهاية ٤٨٣/١.
(٣) ينظر: غاية النهاية ٢٤٧/٢.
(٤) ينظر: غاية النهاية ٢٤٧/٢.
(١) ينظر: غاية النهاية ١٨/١، ٣٠/١.
(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٢٥٧/٩.
(٣) ينظر: جامع الأسانيد لابن الجزري، مخطوط، لوحة رقم: ١٤.

الغربِ والأندلسِ واليمنِ والهندِ والرومِ وبلادِ العجمِ حتى قدّر اللهُ تعالى ما قدّر من توجهِي إلى بلادِ الرومِ فراراً مما كنتُ أتوقعُه من الفتنِ، ومن غيرِ ذلك"[1].

*****

(٤) ينظر: جامع الأسانيد، مخطوط، لوحة رقم: ١٤.

[زمنُ نظمِ المقدمةِ الجزريةِ]

هذه الظروفُ العلميةُ والزمانيةُ بمجموعِها أثرتْ في تكوينِ ابنِ الجزريِ في علمي التجويدِ والقراءاتِ.

ومن هنا فلعل ابنَ الجزريِ رحمه اللهُ تعالى قد ألفَ المقدمةَ الجزريةَ في العقدِ الخامسِ من عمرِه، وفي سنة (٧٧٩هـ) على التقريبِ.

وتَرَجَّحَ عندي أنه قد صنفَها متزامنةً مع النشرِ في القراءاتِ العشرِ، ونظمِه طيبةَ النشرِ في القراءاتِ العشرِ، ونظمِه النهايةَ في القراءاتِ الزائدةِ على العشرِ.

وأنه ألقّها في بلاد الرومِ؛ لأن ابنه أبا بكر أحمد حضرَ سماعاً إجازةَ أبيه لأبي الحسنِ علي باشا بنِ صفي الدينِ صَفَر شاه بنِ أمير خُجا بن إياس عندما قرأَ أبو الحسنِ المقدمةَ على ابنِ الجزريِ سنةَ (٨٠٠هـ)، كما هو مثبتٌ بخطِه في نهايةِ نسخةِ (لا لَهْ لِي) باستنبول.

ويبدو أن هذا النظمَ المباركَ كان في بُرْصَةَ[1]، أوفي بلاد الرومِ على أقلِ تقديرٍ، لأنه لو نظمَ هذه المقدمةَ في الشامِ أو في مصرَ لذكر أن ابنَه المذكورَ قد حفظها هناك.

يقول ابنُ الجزري في ترجمةِ ابنه أبي الفتح محمدٍ المولودِ سنة (٧٧٧هـ)، إنه رحلَ به إلى مصرَ (٧٨٨هـ)، وذكرَ محفوظاتِ ولِده، ولم يذكرْ منها المقدمةَ الجزريةَ.

ويقول عن ابنِه أبي الخيرِ محمدٍ المولودِ سنة (٧٨٩هـ): لما دخلتُ الرومَ حضر إليَّ سنةَ

(١) مدينة معروفة الآن في تركيا بالأناضول، وقد تسمى برصا أو بروسة، أو بروسا.

إحدى وثمانمائةٍ فصلَّى بالقرآن وحفظَ المقدمةَ.

ويؤيدُ هذا الفهمَ جملةٌ من القرائن والمرجحاتِ، من أهمِها:

١- أن ابنَ الجزري دخل الرومَ سنة (٧٩٨هـ)، وتمّ نظمُ الطيبة فيها سنة (٧٩٩هـ)، كما يقولُ في نهايتِها:

بالروم من شعبانَ وسطَ سنةِ تسعٍ وتِسعينَ وسبعمائةِ

٢- أن ابنَ الجزريِ قد ألفّ النشرَ في القراءاتِ العشرِ أثناءَ هذه السنةِ، إذ يقولُ في آخرِه: "وابتدأتُ في تأليفِه في أوائل شهرِ ربيع الأول سنةَ تسعٍ وتسعين وسبعمائة بمدينةِ بُرْصَة، وفرغتُ منه في شهرِ ذي الحجة الحرام من السنة المذكورةِ"[(١)].

وضمَّنَ منظومةَ الطيبة كتابَ النشر، إذ يقولُ فيها:

ضّمَّنتُها كِتابَ نَشرِ العَشرِ فهيَ بِهِ طيّبةٌ في النَّشرِ

٣- أن هنالك تشابهاً بين متن الجزرية، والطيبة في المباحث الخاصةِ بالتجويد إذ تشتركُ الطيبةُ والمقدمةُ في ثلاثة وثلاثين بيتاً، وستأتي مقارنةٌ بين كتابه التمهيدِ، وبين المقدمةِ والنشرِ والطيبةِ.

[منظومةُ النهايةِ في القراءاتِ الثلاثِ الزائدةِ على العشرةِ]

و أمّا بالنسبةِ لمنظومتِه النهايةِ في القراءاتِ الزائدةِ على العشرةِ (ابن محيصن، والأعمش، والحسن البصري) التي ألّفها سنة (٧٩٨هـ) في بُرصة بالروم، فيقولُ فيها:

وَتَمَّ بِحمدِ اللهِ نَظمي نِهَايةً لِمَن هُوَ في القُرَّاءِ بَرٌّ تَكَمَّلاَ

---

(١) ينظر: النشر ٢/٤٦٩.

وأبياتُها خمسونَ مِن بَعْدِ أربَعٍ مِئِين حَلَت دُرًّا نَضيداً مُفَصَّلاً

وذَاكَ بِعَامٍ صَحَّ ذِكرُ حِسابِهِ[1] وفي رَمَضَانَ الخَيرِ ذِي الجُودِ والعُلاَ

بِأَقصَى بِلاد الرُّومِ مِن أَرضِ بُرصَةَ بِمنزِلِ حَاجِي مُؤمِنٍ طَابَ مَنْزِلَا

هذا، وقد غادرَ ابنُ الجزري القاهرةَ في جمادى الأولى سنة (٧٩٨هـ) قاصداً الإسكندريةَ، وركب من هناك البحرَ متجهاً إلى بلاد الروم حيث نزلَ مدينةَ بُرصَة، دار الملك العثماني بايزيد بن عثمان، وكان السلطانُ بايزيد مُهابًا يحبُ العلمَ والعلماءَ، ويكرمُ أهلَ القرآنِ[2].

وكان من تيسيرِ اللهِ تعالى لابنِ الجزري في بلادِ الروم أنّهُ الْتَقَى هناك بتلميذٍ له يُعرف بشيخ حاجي مؤمن بن علي بن محمد الرُّومي الفَلْكَآبَاذِي، ذكره في نهاية منظومةِ النهايةِ السابقةِ، وكان قد قرأ عليه القرآنَ بدمشق سنة (٧٨٣هـ)[3]، فَعَرَّف الملكَ مقدارَه، فعظمّه، وأكرمَه، ورتبّ له في كلِ يومٍ مائتي درهم، وساقَ له عِدَّةَ خيولٍ ومماليكَ.

قال ابنُ الجزري: "ولما قدرَ اللهُ أني دخلتُ الرومَ سنة ثمانٍ وتسعين وسبعمائة نزلتُ عنده، ولم يألُ جُهدًا في إكرامِي"[4].

---

(١) فالصاد: ٩٠، والذال: ٧٠٠، والحاء: ٨. أي سنة ثمان وتسعين وسبعمائة.
(٢) ينظر: إنباء الغمر لابن حجر ٥١٠/١، والضوء اللامع ٢٥٦/٩.
(٣) ينظر: جامع الأسانيد، مخطوط، لوحة رقم: ١٧.
(٤) ينظر: غاية النهاية ٣٣٤/٢.

هذا، ولم يبقَ ابنُ الجزري في برصةَ إلا نحوَ سبع سنين[1]، بسببِ فتنةِ المغولِ بقيادةِ تيمورلَنْك وذلك في أواخر سنة (٨٠٤هـ)، فقد خرج مع جيشِ السلطانِ بايزيد لمواجهةِ المغولِ في سهلِ أنقرة في ١٩/١٢/٨٠٤هـ، فكُسِر الجيشُ العثمانيُ، وأُسِر السلطانُ بايزيد وابنُ الجزري معه في أيدي المغول.

وأُحضِرَ ابنُ الجزري عند تيمورلَنْك فأكرمَه لاشتهارِه بعلمِ القراءاتِ وأطلقَه من أسرِه[2].

*****

(٥) ينظر: جامع الأسانيد، مخطوط، لوحة رقم: ١٩.
(٦) ينظر: إنباء الغمر ٢٢٩/٢.

ثانياً: القراءةُ التي كانت سائدةً في زمنِ تأليفِ المقدمةِ

الذي يظهرُ أن الروايةَ السائدةَ في زمنِ تأليفِ المقدمةِ هي قراءةُ أبي عمروٍ البصري، وليستْ روايةَ حفصٍ عن عاصمٍ الكوفي؛ كما يتبادرُ إلى الذهنِ في هذه الأيام؛ لأن روايةَ حفصٍ لم تشتهرْ في بلاد الشامِ ومصرَ إلا في منتصف القرنِ الثاني عشر- كما تجدُه موثّقاً بالنقولِ التاليةِ، إذ أن قراءةَ أبي عمرو غلبتْ على أهل العراقِ والحجازِ واليمنِ والشامِ ومصرَ والسودانِ وشرقِ إفريقيا إلى القرنِ العاشرِ الهجري.

١- قالَ ابنُ الجزريِ: "قال ابنُ مجاهدٍ: وحدثونا عن وهبِ ابن جرير، قال: قال لي شعبةُ: تمسَّكْ بقراءةِ أبي عمروٍ؛ فإنّها ستصيرُ للناسِ إسناداً.

وقال أيضاً حدثني محمد بن عيسى بن حيان حدثنا نصر بن علي قال: قال لي أبي: قال شعبةُ: انظرْ ما يقرأُ أبو عمرو مما يختارُ لنفسه، فإنه سيصيرُ للناس إسناداً، قال نصر: قلتُ لأبي: كيف تقرأُ ؟ ، قال: على قراءةِ أبي عمروٍ.

وقلتُ للأصمعي: كيف تقرأُ؟ قال: على قراءةِ أبي عمروٍ.

قلتُ: [القائل ابن الجزري] وقد صحّ ما قاله شعبةُ – رحمه الله – فالقراءةُ التي عليها الناسُ اليوم بالشامِ والحجازِ واليمنِ ومصرَ، هي قراءةُ أبي عمروٍ، فلا تكادُ تجدُ أحداً يُلقِّن القرآنَ إلا على حرفِه، خاصةً في الفرش، وقد يخطئون في الأصولِ، ولقد كانت الشامُ تقرأُ بحرفِ ابنِ عامرٍ إلى حدودِ الخمسمائة، فتركوا ذلك؛ لأن شخصاً قدِمَ من أهل العراقِ، وكان يلقِّن الناسَ بالجامعِ الأمويِ على قراءةِ أبي عمروٍ، فاجتمع عليه خلقٌ، واشتهرتْ هذه القراءةُ عنه، أقامَ سنينَ، كذا بلغني، وإلا فما أعلمُ السببَ في

إعراض أهلِ الشامِ عن قراءةِ ابن عامرٍ، وأخذِهم بقراءةِ أبي عمروٍ، وأنا أعدُ ذلك من كراماتِ شعبةَ"[1].

٢- قال ابنُ الجزريِ: "سبيع بن المسلم بن علي بن هارون، أبو الوحش المعروف بابن قيراط، شيخ دمشق كان ضريراً ثقة كبيراً، ولد سنةَ تسع عَشْرَةَ وأربعمائة، وكان يُقرئُ الناسَ تلقينًا ورواية من الصبح إلى قريب الظهر بالجامع الأموي، وكان أقعدَ يُحمل إلى الجامع، وأظنهُ هو الذي **أشهرَ قراءةِ أبي عمرو** تلقينًا بدمشق بعد ما كانوا يتلقَّنون لابن عامرٍ، والله أعلم"[2].

٣- قال شيخُ شيخِنا الشيخُ علي الضباع – رحمه الله تعالى – في الإضاءة: "كانت قراءةُ عامةِ المصريين على ما ظهرَ لي من تتبع سيرِ القرّاءِ وتأليفِهم منذ الفتح الإسلامي إلى أواخرِ القرنِ الخامسِ الهجري، على طريقة أهلِ المدينةِ المنورةِ سيما التي رواها ورش المصريُ عن نافع القارئِ المدني، ثم اشتهر بينهم قراءةُ أبي عمروٍ البصري، واستمر العملُ عليها قراءةً وكتابةً في مصاحفِهم إلى منتصفِ القرنِ الثانيَ عشرَ الهجري، ثم حلّتْ محلَّها قراءةُ عاصم بنِ أبي النجود، إلى أن قال: وقد مشيتُ هنا على تقديمِه أي: حفص لذلك، ولاقتصار جُلِّ المصريّين عليها الآن، وللاقتصارِ عليها في ضبط المصاحفِ المصريةِ المشرقيةِ غالباً في هذا الزمانِ" ا.هـ.

وأما أهلُ الشامِ فاستمروا يقرؤونَ بقراءةِ ابن عامرٍ إلى نهايةِ القرنِ الخامسِ حتى قدِم عليهم أحدُ أئمةِ القراءِ، وهو ابنُ طاووس[3]، فأخذ يعلّم قراءةَ أبي عمرو البصري، ويُقرئ بها أهلَ الشام فأخذتْ بالانتشارِ التدريجي بالشام، حتى حلّت محلَ قراءةِ ابن

---

(١) ينظر: غاية النهاية ١٢٨/١.
(٢) ينظر: غاية النهاية ١٣٣/١.
(٣) أحمد بن عبد الله بن علي بن طاووس أبو البركات، ستأتي ترجمته.

عامرٍ كما يستفادُ من كلامِ ابن الجزري: "ولا زال أهلُ الشام قاطبةً على قراءة ابن عامرٍ تلاوةً وصلاةً وتلقيناً إلى قريبِ الخمسمائة، وأولُ من لقّن لأبي عمرو فيما قيلَ: ابنُ طاووس" (١).

وبالتتبع يظهرُ أن هناك اثنين باسمِ طاووس.

الأول: أحمدُ بنُ عبد الله بن طاووس أبو البركاتِ البغدادي نزيل دمشق (٤١٣ – ٤٩٢هـ)(٢).

الثاني: هبةُ الله بن أحمد بن عبد الله بن علي بن طاووس، أبو محمد البغدادي الدمشقي إمامُ الجامع الأموي، وتصدرَ للإقراء، وختمَ عليه خلقٌ، (٤٦١ – ٥٣٦هـ)(٣). وهو ابنٌ للأَوَّلِ قرأ على والدِه أبي البركاتِ.

وعليه: فإن في الوقت الذي انتشرتْ فيه قراءةُ أبي عمرو في الأقطار المشارِ إليها في الفقرة السابقة ، وهي: العراقُ والحجازُ واليمنُ والشامُ ومصرُ والسودانُ وشرقُ إفريقيا؛ كانت روايةُ حفص عن عاصم بدأتْ تنتشرُ لدى الأتراك، وبدأت الدولةُ العثمانيةُ تبسط سلطانَها على معظمِ أرجاءِ العالمِ الإسلامي، فصارتْ ترسلُ أئمةً وقضاةً ومقرئين أتراكاً إلى الشرق، فانتشرتْ روايةُ حفصٍ عن طريقهم، وكذا عن طريقِ المصاحفِ التي تنسخُها الدولةُ العثمانيةُ برواية حفصٍ فأخذت روايةُ حفصٍ عن عاصمٍ تحل تدريجياً محلَ قراءةِ أبي عمروٍ البصري، فآل الأمرُ إلى انحسار انتشارِها، فلم تبقَ إلا في اليمنِ والسودانِ والقرنِ الإفريقي.

وأما بالنسبة لتركيا التي أقام بها ابنُ الجزريِ وسكنَ فيها آخرَ القرنِ الثامنِ وبدايةَ

---

(١) ينظر: غاية النهاية في ترجمة ابن عامر ٤٢٤/٢.
(٢) ينظر: غاية النهاية ٧٤/١.
(٣) ينظر: غاية النهاية ٣٤٩/٢.

القرنِ التاسعِ فلم يترجحْ لديَّ القراءةُ السائدةُ عندهم، هل هي قراءةُ أبي عمروٍ أم روايةُ حفصٍ، فالأمرُ يحتاجُ لمزيدٍ من البحثِ والتدقيقِ في ذلك العصرِ لأني لم أستطعْ الجزمَ بذلك حتى الآن.

ثالثاً: دراسةٌ وصفيةٌ للمنظومةِ، والقيمةُ العلميةُ لها

قسمَ ابنُ الجزري المنظومةَ إلى عدةِ أقسامٍ:

القسمُ الأولُ: وهو المقدمةُ، وقد جاءت مُقتصرةً على الموضوعاتِ العامـةِ للمنظومـة بذكرِ ضرورةِ معرفةِ المخارجِ، والصفاتِ، والوقفِ والابتداءِ، والمقطوعِ والموصولِ، وتـاءِ التأنيثِ المفتوحةِ والمربوطةِ، وبيانِ وجوبِ معرفةِ هذه الأحكامِ، وأنَّ هَذَا الوُجُوبَ شَرْعِيٌّ عند الأداء على كل مسلمٍ ومسلمةٍ إذا أراد تلاوةَ القرآنِ العظيمِ بحسب وسعِه وطاقتِـه، وأن تعلمَ أحكامِ التجويدِ النظريةِ فرضُ كفايةٍ.

القسم الثاني: بابُ مخارجِ الحروفِ ثم صفاتِها، فقد عرض ابنُ الجزري هذين البابين بأسلوبٍ جزلٍ متينٍ واضحٍ محددٍ، وتقديمُ ابنِ الجزري لهذين البابين مشعرٌ بأصـالتهما، وأن غيرَهما مبنيٌّ عليهما كما نصّ على ذلك غيرُ واحدٍ من الأئمة المعتـبرين، قـال أبـو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ): "اعلموا أن قطبَ التجويدِ، وملاكَ التحقيـقِ معرفـةُ مخـارجِ الحروفِ وصفاتِها، والتي ينفصلُ بعضُها عن بعضٍ، وإن اشتركا في المخرجِ"[1].

وقال أبو العلاء الحسنُ بنُ أحمد العطار الهمـذاني (ت: ٥٦٩هـ) في أول بـابِ مخـارجِ الحروفِ وصفاتِها: "اعلم أن هذا البابَ من أشرف أصولِ القراءة،وأهمِ فصولِ التلاوة، وذلك أن الحروفَ أصلُ الكلامِ كلِه، وعليها مدارُ تأليفِهم، ثم من يقرأُ القرآنَ ويتعـاطى هذا الشأنَ متى ما أهْمَلَ إحْكَامَ هذا البابِ لم يهتـدْ إلى تجويـد القراءة وتهـذيبِها، وكان

(١) التحديد لأبي عمرو الداني (ص: ١٥٤).

كمن رامَ قطعَ تيهٍ بلا دليلٍ، وإصعادَ قُنّةِ نَيْقٍ[1] بغير ما سبيلٍ"[2].

وقال ابن الجزري في النشر[3]: "أول ما يجب على مريد قراءة القرآن تصحيح إخراج كلِّ حرفٍ من مخرجه المختص به صحيحاً يمتازُ به عن مُقارِبهِ، وتوفيةُ كلِّ حرفٍ صِفَتَهُ المعروفة به توفيةً تُخرجه عن مُجانِسِه، يُعمِل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير به ذلك طبعاً وسليقة.... فإذا أَحْكَمَ القارئُ النُطْقَ بِكُلِّ حرفٍ على حِدَتِهِ مُوَفِّ حَقَّهُ، فيُعمل نَفْسَه بإحكامِه حالةَ التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد...."[4].

ويلاحظ أن ابن الجزري بدأ بالترتيب الطبيعي للمخارج من الجوف ثم الحلق ثم أقصى اللسان ثم اللسان ثم الشفتين، ثم الخيشوم.

مع أن الناظم في كتابه التمهيد أَخّر الكلام على المخارج والصفات إلى الباب السابع والثامن من التفصيل في بعض المسائل النظرية كألقاب الحروف وأنسابها، مما يدل على أن فكرة علم التجويد في المقدمة الجزرية كانت أنضج؛ لكونها متأخرة تأليفاً.

وأما في النشر، فإن ابن الجزري بدأ بالمخارج والصفات على ترتيب المقدمة تفصيلاً، مما يرجح أن تأليف المقدمة كان متزامناً مع النشر احتمالاً قوياً، ويظهر أن ما أودَعَه ابنُ الجزري في المقدمة نظماً لا يخرج إجمالاً عما سَبَكَهُ في النشر نَثْراً.

والذي يَظْهَرُ من خِلالِ شرح ابنِ الناظم أنه استفادَ من النشر في توضيح مُفردات المنظومِ في هذا البابِ خُصوصاً، وفي بقيةِ أبواب المنظومِ عُموماً؛ إذ نَقَل المؤلِفُ عن

---

(٢) وهي أعلى قمة جبل طويل. (القُنَّةُ): الجَبَل الطويل، و(نَيق): أعلى موضع في الجبل.
(٣) ينظر: التمهيد في معرفة التجويد (ص: ٢٣).
(١) ينظر: النشر ٢١٤/١.
(٢) ينظر: النشر ٢١٤/١.

والدِه ما يتعلّقُ بمخارج الحروف وصِفاتِها، وكيفَ يُقرأ القرآنُ، والتجويدِ، وبابِ التحذيرات، وأحكامِ النون الساكنة والتنوين، والوقف والابتداء[1]، مما يرجح أن نظم المقدمة كان متزامناً مع تأليف النشر، إذ إن النظم مُخْتَصِرٌ لهذه الصفحات، وعلى ترتيبها إلا أنه أدخل في المنظوم أموراً ليست مذكورة فيه، ومنها باب الراءات، واللامات، والمد والقصر، والمقطوع والموصول، وهاء التأنيث التي رسمت تاء؛ لأن هذه الأبواب من الأصول التي ذكرها في مواضعها من النشر ليستوعب جميع اختلاف القراء فيها.

وأما بابا المخارج والصفات في طيبة النشر فذكرهما كما هما بألفاظهما في المقدمة، مما يدل على التّزامُنِ في التأليف بين المقدمةِ والطيبةِ كما قدمنا، إلا في مَوْضعين:

الأول: فالجوف للهاوي وأختيه وهي، وفي المقدمة: فألف الجوف وأختاها وهي.

الثاني: (وقل لأقصى الحلق) وفي المقدمة: (ثم لأقصى الحلق)، وإن كان في بعض نسخ المقدمة كما هو مثبت في الطيبة.

القسم الثالث: باب معرفة التجويد، وباب الترقيق، وباب استعمال الحروف:

ذكر ابن الجزري فيه خلاصات هذه الموضوعات، وذلك ببيان كيفية نطق الحروف حال تركيبها بعدما ذكر كيفية نطقها مفردة.

وقد نص على جملة من الأمثلة المهمة، التي يكثر الخطأ فيها، وهي قِيمَةٌ عِلْمِيةٌ تَطْبِيقيةٌ لعلم التجويد، ومما هو جدير بالذكر أن الناظم -رحمه الله- ذكر جل هذه الأمثلة في النشر وزاد عليها.

---

(٣) ينظر شرح ابن الناظم (ص: ١٩٨ – ٢٣٨).

- وأما في التمهيد، فإن ابن الجزري قد ذكر معنى التجويد ثم انتقل إلى بيان الفرق بين التجويد والتحقيق والترتيل، وبيان اللحن وأقسامه ثم بيان كيفية التلاوة، دون ذكر لباب استعمال الحروف والترقيق مما يدل على أن صنيع ابن الجزري في المقدمة كان أدق في وضع ما يحتاجه القارئ عند التطبيق العملي دون الكلام النظري.
- وأما في النشر فقد توسع ابن الجزري في بيان كيف يُقْرَأُ القرآن، والفرق بين التحقيق والتدوير والحدر، وأنَّ ذلك كله يدخل تحت مسمى التّرتيل.
- ثم ذكر في النشر بيان معنى التجويد تفصيلاً بإدخال تطبيقات كثيرة لكيفية النطق بالحروف والكلمات القرآنية.
- غير أن ابن الجزري ترك التفصيلَ في مراتب القراءة في المقدمة، وإن كان قد فَصّلَها في النّشْرِ، وتَبَعاً لَه الطيبةُ، ويبدو أن السبب في ذلك أنه أراد أن يعطيَ القارئَ القَدْرَ الذي لا يَسَعُ تَرْكُهُ، تاركاً تفصيل الروايات المتعلقة بمراتب التحقيق والتدوير والحدر؛ لأنه ربطها في النشر بروايات الأئمة القراء، وأَخْذُ هذه المراتب مبنيٌّ على اختلاف الروايات في مقدار المد المنفصل.

فَالتَحْقِيقُ: مذهب حمزة، وورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأُشناني، وغيرهم.

والتّدْوِيرُ: وهو واردٌ عن أكثرِ الأئمةِ ممن رَوى مَدّ المنفصلِ، ولم يَبْلُغْ به حدّ الإشباع، وهو مذهبُ سائرِ القراءِ، وصَحّ عن جَمِيعِ الأئمةِ.

والحدْرُ: وهو مَذْهَبُ ابن كثير وأبي جعفر، وسائرُ من قَصَر المنفصلَ كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالوَلِيّ عن حَفْصٍ، وكأَكْثَرِ

العِرَاقِيين عن الحُلْواني عن هِشام[1].

قال في طيبة النشر:

وَيُقْــرأُ القــرآنُ بــالتحقيق مــعْ حــــــدرٍ وتـــــدويرٍ وكلٌّ مُتَبَـــــع

معَ حُسْـنِ صـوتٍ بِلحـونِ العـرب مُـــــرَتّلاً مُجَـــــوّداً بِـــــالعَرَبِي

- ولكون المقدمة أساساً نظرياً لمن يريد قراءة القرآن الكريم بأي رواية كانت، ناسب ذكر التجويد عموماً الذي هو قدر مشترك بين القراء.
- وبيّنَ – رحمه الله تعالى – في النشر حَالَ النّاسِ في تَطْبِيقِ التّجْوِيدِ العَمَلِيِّ، فَفَرَّقَ بَيْنَ المحسنِ المأجورِ والمُسِيء الآثمِ أو المعذورِ فقال: "فمن قَدَرَ على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ العربي الفصيح وعَدَلَ إلى اللفظ الفاسد العَجَمي أو النَبَطيِّ القبيح استغناءً بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسِهِ، واتكالاً على ما أَلِفَ من حِفْظِهِ، واستكباراً عن الرجوعِ إلى عالمٍ يُوقِفُهُ على صحيح لَفْظِهِ، فإنه مُقَصِّرٌ بلا شَكٍّ، وآثم بلا ريبٍ، وغاشٌّ بلا مِرْيةٍ، فقد قال رسول الله ﷺ: "الدينُ النصيحةُ لِلّه ولِكتابِهِ ولِرَسُولِهِ، ولأَئمّةِ المُسْلِمِينَ وعامّتِهِم"[2].

أما مَنْ كانَ لا يطاوِعُه لسانُه، أو لَا يَجِدَ مَنْ يهديه إلى الصوابِ بَيَانُه؛ فإن الله لا يُكَلِّفُ نَفْساً إلّا وُسعَهَا[3].

إلى أن قال – رحمه الله –: "فَلَيْسَ التجويدُ بِتَمْضِيغِ اللِّسَانِ، ولا بِتَقْعِيرِ الفَمِ، ولا

---

(١) ينظر: النشر ١٦٨/١ – ١٦٩.

(١) ينظر: صحيح البخاري، ٩٧/١، وصحيح مسلم، ١٨١/١.

(٢) ينظر: النشر ٢١١/١١.

بتَعْوِيجِ الفَكِّ، ولا بِتَرعِيدِ الصَوْتِ، ولا بتَمْطِيطِ الشَدِّ، ولا بِتَقْطِيعِ المَـدِّ، ولا بِتَطْنِـينِ الغُنَاتِ، ولا بِحَصْرَمةِ الراءاتِ، قراءةً تَنْفِرُ عنها الطِّبَاعُ، وتَمُجُّهَا القلوبُ والأسماعُ، بل القراءةُ السهلةُ العَذْبَةُ الحُلْوةُ اللّطِيفَةُ، الـتي لا مَضْـغَ فيهـا ولَا لَـوْكَ، ولا تَعَسُّـفَ ولا تَكَلُّفَ، ولا تَصَنُّعَ ولَا تَنَطُّعَ، ولا تَخْرُجُ عَنْ طِبَاعِ العَربِ وَكلامِ الفُصَحَاءِ بِوجـهٍ مـنْ وُجُوهِ القِراءاتِ والأَداءِ"[1].

*****

(٣) ينظر: النشر ٢١٣/١.

[مسألة ترقيق وتفخيم الألف]

هذا مختصر ما ذكره عن التجويد عموماً، وهناك مسألة يجدر التنبيه عليها إذِ التزمنا بذكر المقارنة بين كتبِ ابن الجزري، وهي **مسألة ترقيق وتفخيم الألف** حيث رَجَعَ المؤلِّفُ عما قَرَرَهُ في كِتابِهِ التمهيد من أن الألف ترقق في كل حال، حيث قال في التمهيد: "واحذر تفخيمه يعني الألف إذا أتى بعد حرفٍ مِنْ حروفِ الاسْتِعْلاءِ، وبَعْدَ لامٍ مُفَخَّمَةٍ، نحو: ﴿إِنَّ اللهَ﴾، و﴿الصَّلٰوة﴾، و﴿الطَّلَٰقَ﴾ في مذهب ورش فتأتي مُغَلَّظَةً، وبالألف بعدها مُرَقَّقَةً، وبعضُ الناس يُتْبِعُونَ الأَلِفَ اللّام، ولَيْسِ بِجَيِّدٍ، وقال في موضع آخر منه: "واحذَرْ إذا فَخَّمْتَ الخَاءَ قَبْلَ الأَلِفِ أَنْ تُفَخِّمَ الألفَ مَعَها؛ فإنه خَطَأٌ لا يَجُوزُ، ثُم نَقَل قَوْلَ الجَعْبَري:

وَإيّاكَ واستصحابَ تفخيمِ لفظِها إلى الألفاتِ التاليـاتِ فَتَعْثُرَا

وأما في النشر فقد رد ما قرره في التمهيد فقال: "وأما الألف فالصحِيحُ أَنَها لا تُوصَفُ بِتَرْقيقٍ ولا تَفْخِيمٍ بل بحسَبِ ما يَتَقَدَّمُهَا؛ فإنها تَتْبَعُهُ تَرْقيقاً وتَفْخِيماً، وما وقع في كلامِ بَعضِ أَئِمّتِنا من إطلاقِ تَرْقِيقِها فَإنّما يُرِيدُونَ به التَحْذيرَ مما يَفْعَلُه بعضُ العَجَمِ منَ المُبَالَغَةِ في لفظِهَا إلى أن يُصَيِّروها كالواوِ أو يُرِيدُون التَنْبِيهَ على ما هي مُرَقّقَة فيه"[1].

(١) ينظر: النشر ٢١٥/١.

وقال القَسْطَلّاني في لطائفِ الإشاراتِ: "فَقَولُ ابنِ الجُنْدِيِّ: "وتَفْخِيمُ الأَلِفِ بَعْدَ حُروفِ الاسْتِعْلَاءِ خطأ، نحو: ﴿خَٰطِئِينَ﴾" ا.هـ، مُعارِضٌ بما نَصَّ عليهِ في النشر مِنْ أَنَّ الألفَ لا تُوصَفُ بِتَرْقِيقٍ ولا تَفْخِيم، بل بحسْبِ ما يتقَدَّمها؛ فإنها تتبعه تَرقيقاً وتفخِيماً، ثم قال: وأما نصُّ بعض المتأخرين على ترقِيقِها بعدَ الحروفِ المفخّمة فهو شَيءٌ وَهِمَ فيه، ولم يسبِقْهُ إليهِ أحد، وقد ردَّ عليه المحققون، كالعلامةُ ابنُ بضخان[1]، في مؤلّفٍ سمَّاه: "التّذكرةُ والتَّبْصِرَة، لمن نسيَ تفخيمَ الأَلِفِ أو أنْكَرَه" ونسَبَ من أنكَرَ التفخيمَ إلى الجهلِ، وغِلَظِ الطباع، وعَدَمِ الاطِّلاع، معلِّلاً جهلَهُ بدعْوَاهُ ترقِيقَ: ﴿فِصَالاً﴾، و﴿طَالَ﴾ في قراءَةِ ورْش لتغليظ اللام، وأن ترقيقها مُتَعَذِّرٌ غير ممكن، لأنه اكْتَنَفَهَا حَرفانِ مُغَلَّظان، وأما غِلظُ طباعه: فإنه لا يفرقُ بينَ ألف ﴿وَحَالَ﴾ و﴿طَالَ﴾، وأما عدمُ اطلاعِه؛ فإن أكثرَ النحاة نصُّوا على تفخيمِهَا، وأيدَ ذلكَ بوقُوفِ إمامِ النحْوِ والقِرَاءاتِ في عصرِه أَثيرِ الدين أبي حيان عليهِ وتصويبِهِ له، والله أعلم"[2].

*****

(١) الصحيح بَصْخَان، محمد بن احمد بن بَصْخَان بفتح الباء الموحدة، وسكون الصاد المهملة وبعدها الخاء المعجمة ألف ونون، ينظر الدر الكامنة لابن حَجَر ٤٤٩/١ والوافي بالوفيات للصَفَدِي ٢١٥/١.

(٢) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، ٢١١/١-٢٢٢، والنشر: ٢١٥/١-٢١٦.

القسم الرابع: باب الراءات واللامات وقواعد عامة:

عرضَ ابنُ الجزري – رحمه الله تعالى – حُكْمَ ترقيقِ الرَّاءِ إذا كُسِرَتْ ، أو كانت سَاكِنَةً وقَبْلَها مَكْسُورٌ، وسَكَتَ عن حُكْمِ الرّاءِ إذا كانت مفتوحةً أو مضمُومَةً لوجودِ الخلافِ المشهُورِ عن ورش من طريقِ الأزرق، واكتفاءً بما اتُفِقَ عليه، وتَرَكَ التفصيلَ لِكُتب القراءات التي فَصّلَتْ خلافَ القُرّاءِ في الرّاءات، وكذلكَ الخِلافُ في كَلِمةِ ﴿فِرْقٍ﴾

*****

[مسألة تكرير الراء]

ثم نبّهَ إلى قضيةٍ تُعتبرُ من القضايا التي استَقَرّتْ عندَ القُـراء، وهي أن تكريـرَ الراءِ صفةٌ لازِمةٌ لها، غَيْرَ أن تكريرَها مَعِيْبٌ؛ يَحْسُن بالقارئ إخفاؤُهُ بإلصـاقِ طَائِفـةٍ من ظَهْرِ اللِّسان بالحنك الأعْلى، وليس معنى إخفاءُ تكرِيرِها نَقْلُها إلى مخرج الغينِ أو غيره؛ وإنما تبقَى في مخرجها، وهذا معنى من يقولُ أنّ أصلَ التّكْريرِ مُلازمٌ لها.

قال ابن الجزري: "والراءُ انفردَ بكونـه مكـرّراً – صـفةً لازمـةً له – لِغِلَظِـهِ، قـال سِيبَوَيْهِ: إذا تكلّمْتَ بِها خَرَجَتْ كَأَنّها مضاعفةٌ، وقد تَوَهّمَ بعـضُ النـاسِ أن حقيقـةَ التكرير ترعيدُ اللِّسانِ بها المرّةَ بعد المرّةِ، فأظهر ذلك حال تشديدِها كمـا ذهـب إليـه بعضُ الأندَلُسيِّين، والصوابُ التحفُّظُ من ذلـكَ بإخفـاءِ تَكْرِيرِهـا كمـا هـو مـذهب المحققين، وَقَد يُبَالِغُ قومٌ في إخفاءِ تَكْرِيرِها مشدّدةً فيأتي بها مُحَصْرَمَةً شبيهةً بالطـاءِ، وذلك خَطَأٌ لا يَجُوزُ فيجِبُ أن يُلْفَظَ بها مشدّدةً تَشْدِيداً يَنْبُو بِهِ اللِّسـانُ نَبْـوَةً واحـدةً وارتفاعاً واحداً من غَيرِ مبالغةٍ في الحَصْرِ والعُسْرِ، نحو: ﴿ الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ ﴾، ﴿ وَخَـرَّ مُوسَىٰ ﴾ ولْيَحْتَرِزَ حال ترقِيقِها من نُحولِهـا نُحـولاً يُـذْهِبُ أَثَرُهـا ويَنْقُـلُ لَفْظَهـا عـن مَخْرَجِها كما يُعَانيه بعضُ الغافلين"[1].

وأما ما وَرَدَ عن سِيبَوَيْهِ وشُريحٍ بن محمد الـرُّعيني مـن كَوْن الرَّاءِ إِذَا تَكَلَّمْتَ بهـا خَرَجَتْ كَأَنّها مُضَاعَفَةٌ، فهو مَذْهَبٌ نَحْوِيٌّ لم يَأْخُذْ بـه القـراءُ كمـا تقـدّمَ عـن ابـن

(١) ابن الجزري، النشر، ٢١٩/١.

الجزري في النصِّ السَّابق.

قال الصفاقسي: "ويقعُ الخطأُ فيها من أوجهٍ، منها: تَرْعيدُ اللسانِ بها إذا شُدِّدتْ في نحو: ﴿ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾، ﴿ مِّن رَّبِّي ﴾ حتى يصيرُ الحرفُ حرفَين أو أَحْرُفاً، بَل المطلوبُ حبسُ اللسانِ بها، وإخفاءُ تكريرها، وهذا مذهبَ المُحَقِّقينَ كَمَكِّي، والجَعْبَري، وابنِ الجزري، قال الجعبري: ومعنى قَوْلِهم مُكَرَّر، أن لها قبول التكريرِ لا أنها مُكَرّرة بالفعل فإنه لحن يجب التَحَفُّظُ منه، وهذا كقولهم لغير الضاحكِ إنسان ضَاحِكٌ، إذ وَصْفُ الشيءِ بالشيءِ أَعمُّ مِنْ أنْ يكونَ بالفِعْل أو بالقُوّة، وطريقُ السلامةِ من هذا التكريرِ أن يُلْصِقَ اللافظُ بها ظَهْرَ لِسانِهِ على حَنَكِه لَصْقاً مُحْكَماً. انتهى كلام الجعبري بالمعنى كما نقلَهُ عنهُ الصَّفاقِسي[1].

*****

(١) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين للصفاقسي (ص: ٥٩).

[أحكام اللام]

وأما اللامُ فقد بدأَ ابنُ الجزري باستعراضِ حُكْمِهَا من اسمِ اللهِ بِشَكْلٍ خَاصٍّ، إذا كانَ قَبلَها فَتْحٌ أو ضَمٌّ، وهذا الحكم مُتّفَقٌ عليهِ بَينَ القُرّاءِ في هذه الجُزْئيةِ، وتَرَكَ التفصيلَ في حُكْمِ اللامِ بينَ سائرِ القرّاء وَوَرْش مِنْ طريقِ الأزرقِ لطيبةِ النشر وَكُتُب القراءاتِ الموَسّعةِ مما يدُلُّ على أنّ الإمام ابن الجزري أرادَ استعراضَ الأحكامِ المُتّفَقِ عَلَيْها بَيْن القراءِ في الأَبوابِ التي طَرَقَها.

*****

[الإطباق والكلام على كلمة نَخْلُقكُّم]

ثُمّ بَدأَ – رحمه الله تعالى – باستعراضِ جملةٍ من القَواعِدِ الأخرى المُتّفَقِ عَلَيها كالتأكيدِ على تَفخيمِ حرفِ الاسْتِعْلاءِ، وأنّ قُوةَ التَفْخِيمِ في الحرفِ المُطْبَقِ منها أقوى مِنْ غَيرِ المُطْبَقِ؛ مَعَ بَيانِ الإطباقِ في كلماتٍ قُرآنيةٍ مخصُوصَة كـ: ﴿ أَحَطتُ ﴾، و﴿ بَسَطتَ ﴾ معَ ذكرِ الخلافِ في: ﴿نَخْلُقكُّم﴾ لغيرِ حفصٍ والسُوسِي إذا أُدْغِمَ الإدغَامُ الكبير من طريق الشاطبية كما هو مُقررٌ في محله، حيثُ إنّ إظهَارَ صفَةِ الاستعلاءِ في هذه الكلمةِ منْ طريقِ مَكّي وابنِ مِهْران، وطريق مكي وابن مِهْران ليسا من طرقِ حفصٍ التي أسْنَدَها ابنُ الجزريّ لهُ في النشر في مبحث الأسانيد، حيثُ أسنَدَ ابنُ الجزريّ من التّبْصِرَةِ والغَاية قالوناً وورشاً والدوري وابن ذكوان وخلاداً وأبا الحارث، وأسنَدَ لابن مهرانَ زيادةً على هؤلاء: شعبة وخلفاً عن حمزة وابن وردان ورويساً وروحاً وإسحاق، مما يؤكِّدُ أنه لم يقْصِدْ في المقدِّمَةِ أُصُولَ حفصٍ لذاته، وأنهُ قَصَدَ الأُصُولَ العامّةَ المتّفَقَ عليها بينَ القراءِ غالباً.

وأما مِن طريقِ الشاطبية، فليسَ للقُرّاءِ السّبْعَةِ إظهَارُ صِفَةِ الاستعلاءِ؛ لأنّ الشاطبي لم يذكُرْ ذلك، وحَكَى الدانيُ الإجماعَ على أن الإظهارَ غلطٌ وخطأ، وتعقّبَه ابنُ الجزريّ بأنهُ قد صَحّت صفةُ إظْهَارِ الاستِعْلاء من طريقِ مكي وابن مهران.

وما مشَى عليهِ كثيرٌ من شُرّاحِ الجزريةِ خاصةً منَ المعاصِرين، ومؤلفِي التجويد من جَوَازِ الوَجْهَيْنِ لحفص فيها من طريق الشاطبية والطيبة لا داعي لهُ على التحقيق.

وعليه: فإنهُ ليسَ لحفصٍ عن عاصم مِنْ جميعِ طُرقِهِ المسنَدَةِ في النشرِ في كلمة:

﴿نَخْلُقكُّم﴾ إلا وجهٌ واحد، وهو الإدغَامُ الكامل.

ومن أسنَدَ من القُرّاءِ العشرة أو رُوَاتِهِم في قراءتـهِ طريـق مـكي وابـنِ مِهـران فلـهُ الوجْهَان، وهما الإدغامُ الكامِل، والإدغَامُ الناقِص ويؤخَذُ ذلكَ بالمشافهة.

قال الشيخ علي الضباع – رحمـه الله تعـالى –: "ذهـب جمهـور أهـل الأداء إلى إدغام القاف في الكاف منه إدغامًا محضًا، وذهب مكيٌّ وابنُ مِهران إدغامه فيه مع إبقاء صـفة الاستعلاء، وليس مكيّ وابن مهران عن حفص من طرقنا، فكل ما ذكره المحـررون مـن التفريع لا داعي إليه. فليعلم".[1]

ثم بيّنَ ضرورةَ بيانِ السكُونِ في كلماتٍ مخصُوصَة كـ﴿جَعَلْنَـا﴾، ثم أمرَ بتخلـيصِ الانفتاح في حُروفٍ مخصُوصَةٍ خشْيَةَ إطْبَاقِها مما يـؤدِّي إلى اخـتلافِ النُطـقِ بهـا الذي يؤدِّي إلى اخْتِلافِ المعنى: كـ﴿عَسَـىٰ﴾، و﴿وَعَصَـىٰ﴾، وحذَّرَ من تَرْكِ الشِّدَّة، وهي انحباسُ الصَّوتِ في الباءِ والجيم. نحو: ﴿حُبُّ﴾، ﴿بِالصَّبْرِ﴾، ﴿رَبْوَةٍ﴾، ﴿اجْتُثَّتْ﴾، ﴿الْحَجَّ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ﴾.

ثم تعرّضَ لأسبابِ الإدغَامِ الصغير، وهي التّمَاثُـل، والتّجَـانُس، لاتفـاقِ القـراءِ على إدغامِ بعضِ الحروفِ فيهِمَا، وترَكَ التقارُبَ لوقُوعِ الخلافِ بـينَ القـراءِ فيـه، وتفصّـلُهُ كتبُ الروايةِ الموسّعَة؛ إذ يذكُرُونَ فصل: ذال إذ، وفصل: دال قد، وفصل: تـاء التأنيـث، وفصل: لام هل وبل، وباب: حروف قَرُبَتْ مخارجها.

وتمثيله بـ﴿قُل رَّبِّ﴾ للمتجانسين لا يتماشا[2] إلا على رأي الفراء وأتباعـه كمـا هو معلوم في باب المخارج: – من أنّ اللامَ والراء والنون تخـرجُ مـن مخـرجٍ واحـد –،

---

(١) ينظر: صريح النص (ص: ٢٦).

(٢) الفوائد المسعدية للمسعدي (ص: ٨١)، وفيها (لا يتمشى) ولعل الصواب لا يتماشا وفيها تشحيناً لذهن الطالب، ولعل الصواب شحذاً لذهن الطالب، والله أعلم.

وإنما مُثِّلَ بهِ تشحيناً لذهنِ الطالبِ وتقويةً لهُ للبحْثِ والفَحْصِ عن مثْلِ ذلك. مع أنـهُ مُخَالِفٌ لما رجّحَهُ في النشر من أنهُمَا من المتَقاربين.

والأسلَمُ كما مَشَى علَيْهِ الناظِمُ من تَفْريقِهِ بينَ المتَماثِلَينِ والمتجانِسَينِ والمتقارِبَينِ، في الطيبة:

إذا التـــــقى خَطـــــاً مُحَـــــرّكَان مِـــــثْلَانِ جِنْســـــانِ مُقَارِبـــــانِ

قال ملا علي القارئ: "لو قال ابن الجزري:

(وأولي مثــل وقُــرْبٍ إن ســكن أدغــم كقــل رب وبــل لا وابــن)

فلو قال: (وقُربٍ) موضع (جنسٍ) لشمل المذهبين، كمـا عـبر بـه الشـاطبي في إدغام المتقاربين[1].

أي: بِإيرَادِ "وَقُرْبٍ" بدَل "وَجِنْسٍ"؛ ليَسْتَقيمَ مذهبُ ابنُ الجزريّ في التفرقَةِ بـينَ اللامِ والراءِ مخرجاً، والله أعلم. فاللامُ والراءُ يراهما المبرد والفراء من مخـرجٍ واحـدٍ فهما عندهما من المتجانسين وعند الخليل بن أحمد وسيبويه وتبعهمـا ابـن الجـزري أنهما من مخرجين فهما عندهم من المتقاربين. وعلماء القـراءة يختلفـون في مخـارج الحروف لتقارب تلك المخارج بعضها من بعض.

أما إذا استعرضنا ما ذكرَهُ ابن الجزري في كتابِ التمهيد من هذهِ القواعِـدِ فإنـهُ لـمْ يتعَرّضْ لها عَنْوَنةً؛ وإن تعرضَ لها في ثنايا البحثِ في موضوعاتِ الكتابِ عموماً.

وأما في النَشْرِ فقد ذكر ابنُ الجزري حُكْم الحروفِ المستفلة، وهي المُرَقّقَة، وأنه لا

(١) ينظر: المنح الفكرية (ص: ١٧١).

يجوزُ تفخيمُ شيءٍ منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فَتْحةٍ، أو ضَمّةٍ إجماعاً، وهو الذي أودعَهُ في المقدّمة، وهذا دليلٌ آخر على أنّ ابنَ الجزَرِي إنما أرادَ إيرادَ الأحكامِ المتفَق عليها، حيث قال: "فاعلمْ أنّ الحروفَ المستَفِلَةِ كلّها مرققةٌ لا يجوز تفخيمُ شيء منها إلا اللّام من اسمِ اللهِ تعالى بَعدَ فتحةٍ أو ضَمّةٍ إجماعاً أو بَعْدَ حُروفِ الإطْباقِ في بعضِ الروايات – يعني كما غُلِّظَتْ في رواية ورشٍ من طريق الأزرقِ إذا فُتِحَتْ بَعدَ صادٍ أو طاءٍ أو ظاءٍ سواء سكنتْ الصّادُ والطّاءُ والظّاءُ أو فُتِحَتْ نحو: ﴿ الصَّلَوٰةَ ﴾، ﴿ طَلَّقْتُمُ ﴾، – وإلا الراء المضمومة أو المفتوحَةُ مطلقاً في أكثرِ الرواياتِ والسّاكنةِ في بعضِ الأحوالِ كما سيأتي تفصيلُ ذلكَ في بابهِ – إن شاء الله تعالى –، والحروفُ المستعليةُ كلُّها مُفَخّمةٌ لا يُستثنى شيءٌ منها في حالٍ من الأحوال".

وأما طَيّبَة النشر فقد ذَكَرَ خَمسةَ أبياتٍ تُعنَى بالتمثيلِ لبعضِ التنبيهاتِ التي فَصّلَها وأوردَها في المقدمة.

والملاحظُ أنّ ابنَ الجزريّ في الطيبةِ لم يخرُجْ عمّا أوردهُ في المقدمةِ إلا في كلمةٍ واحدةٍ وهي: "وباء بِسم"، مما يدل على اعتناء ابنِ الجزري في الطيبةِ ببعضِ القواعدِ التطبِيقِيّةِ عندَ النُطقِ بالحروفِ وتوفِيَتِها حَقّهَا مِنْ صِفاتها، مما يُشير أيضاً لِتَزَامُنِ تأليفِ المقدمةِ والطيبةِ، وأنهما مأخوذان من أصلِهما، وهو النّشْر.

القسم الخامس: باب الضاد والظاء

أوردَ ابنُ الجزريِّ – رحمه الله تعالى – في هذا البابِ جملةً من الأمثلةِ للتمييزِ بينَ الضّادِ والظّاءِ؛ إشعاراً منهُ بالردِّ على من يقولُ بالتّشابهِ بينَهُمَا، وأنّ المذهبَ العَدْلَ التفرقةُ بينهما؛ ثم ذكرَ جملةً من الأمثلةِ التي تَتَلاقَى فيها الضّادُ والظّاءُ؛ تأكيداً على تحقيقِ النطقِ لكلٍّ مِنْهُما.

وأما في التَمْهِيد فقد عَقَدَ ابنُ الجزري باباً في معرفةِ الظّاءِ وتمييزِها عن الضادِ، وجَعَلَهُ في آخرِ الكتاب، وقد تَبعَ في ذلكَ أبا عمروٍ الداني في نظمِ ظاءاتِ القرآن في أربعةِ أبيات حيثُ ذَكَرَ في هذه الأبياتِ جميعَ ما وَقَعَ في القرآنِ من لفْظِ الظاءِ ومَيَزَهُ مِمّا ضَارَعَهُ لَفْظاً، وهي اثنان وثلاثون لفظاً، غيرَ أن جملةَ ما وردَ في القرآن من الظاءاتِ المشالة حسبَ ما وردَ في المقدمةِ الجزريةِ ثلاثونَ لفظاً متفقاً عليها، وموضعٌ مختلف فيه بين القراء وهو: ﴿ بَضَنِينٍ ﴾، ومن هذه الألفاظ منها ما وقع في موضع واحد، ومنها ما وقع في عدة مواضع.

إلا أن الصَفَاقَسي في تنبيهِ الغافلين عدّها خمسةً وثلاثين لفظاً أو ستةً وثلاثين لفظاً[1].

وقد أشار الصَفَاقَسي إلى عدِّ ابن الجزري، واعتبر الصفاقسي الذي عَدّهُ هو: هو

(١) ينظر: النشر ٢١٥/١.

الصواب[1].

وبالمقارنةِ بينَ ما في كتابِ التمهيدِ والمقدِّمةِ الجزَريـةِ يتبـيّنُ أنّ عـددَ الظّـاءات في التمهيدِ اثنانِ وثلاثون لفظاً، وأنّ عدَدَها في المقدِّمَةِ واحدٌ وثلاثـونَ لفظـاً، حيـث زادَ في التمهيدِ لفظ: "العَظِيمِ"، وكلاهُما صحيح.

وقد عدّها شَيْخُنَا المَرْصَفِي – رحمه الله تعالى – واحـداً وثلاثـين لفظـاً، مـع لفـظ "بِظَنِين"، والحاصِلُ: أنّ الشيخَ المَرْصَفِي جَعَلَ لَفْظَ: ﴿ ظَٰهِرَ ﴾ لفظاً واحداً، وتَحْتَهُ سِـتةُ ألفاظٍ، وبذلك يكون مجموع الألفاظِ ستة وثلاثين لفظاً كما هو عند الصفاقسي.

والخلاصة: أن ما ذهبَ إليه كل عالمٍ من ذِكْـرِه الأعـدادَ السـابِقَةِ صـحيحٌ، فمـنهم المُجْمِل، ومنهم المفَصِّل، رحمَ اللهُ الجميع، وجزاهمْ عنِ القرآنِ وأهلهِ أحسنَ الجزاء.

وأما في النَشْرِ والطيبةِ، فلم يتعرض الإمامُ ابن الجزري لظاءات القرآنِ، ولعلَّ سَبَبَ ذلك الاكتفاءُ بما فَصّلهُ في بيانِ الحروف، وصِفَاتِها.

ومما يَحسُنُ عَلَيه في هذا الباب عندَ قولِ ابن الجزريِّ في المقدمةِ: "وكنتَ فَظّاً وجميـعَ النظر"، أنه لو قالَ – رحمه الله تعالى –: "لو كُنْتَ فَظّـاً وجميـعَ النَظـر" لـكانَ أولَى اتبـاعاً لِلَفْظِ القرآن، وأبعدَ عن إيهامِ المَعْنى، كما أفادَهُ بعضُ مَشايِخِنا الفُضَلاءِ.

القسم السـادس: بـابُ النـونِ والمـيمِ المشـدّدَتين والمـيمُ السّـاكنة، وحكـمُ النـونِ الساكنَةِ والتنوين، وبابُ المدِّ والقَصْر:

تَعَرّضَ ابنُ الجزريّ في هذهِ الأبوابِ للمسـائلِ الأساسـية فيهـا، وهي قَضـايا متفـقٌ عليها، فحُكْمُ النونِ والمـيمِ المشـدّدَتينِ، حُكْـمٌ مُجْمَـعٌ عليـه بـين القُـراءِ، ثـم بَـدأَ

(٢) ينظر: تنبيه الغافلين (ص: ٦٥).

باستعراضِ أحكامِ الميمِ الساكنةِ، وذكر حُكْمَيْ الإخفاءِ والإظهارِ، وتركَ الإدغامَ للاكْتِفاءِ بِكَونِ الميمِ المشدّدةِ هي الحُكْمُ ذاتُه.

ثم تعرضَ لأحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوين، (الإظهارُ، والإدغَامُ، والقلبُ، والإخفاء)، ويلاحَظُ أنهُ اختارَ قراءةَ العامّةِ في هذهِ الأُصول، وتركَ الإخفَاءَ عندَ الخاءِ والغينِ عنْ أبي جعفر، والإدغامُ بغنةٍ عند اللامِ والراءِ لغيرِ صُحْبة – حمزةَ والكسائِيّ وخلفٍ وشُعبة وورش من طريق الأزرق –، وتركَ الغنةَ عندَ الواوِ والياءِ عن خلفٍ عن حمزة من الشاطبيةِ والطيبةِ وعندَ الياءِ للضّريرِ عن دوريِّ الكسائي من الطيبة.

مما يدلِّلُ على أنّ ابنَ الجزري في هذا البابِ اختارَ ما هو منتشرٌ في زمانهِ من القراءةِ من طريق الشاطبية.

وأما بابُ المدِّ والقصْرِ فذكَرَ فيهِ أنواعَ المدِّ عموماً مع بيانِ معنَاها دونَ التعرُّضِ لخلافِ القراءِ فيها؛ لأن ذلكَ مكانه كُتُبُ الخلافِ الموسعة، وقد تركَ ابنُ الجزريّ هنا مدّ البدَلِ على اعتبارِ أنهُ أرادَ تركَ الخلافاتِ بينَ القراء، وأنّ الروايةَ السّائدةَ – كما تقدم – ليسَتْ روايةُ ورشٍ من طريقِ الأزرق، والتي منها مدُّ البدلِ بأوجُهِهِ الثلاثَةِ كما هُو معلوم.

وأما في النشرِ فقد تعرضَ لهذهِ الأحكامِ مفصلةً بخلافاتها في مواضِعِها، وكذلكَ الحالُ بالنسبةِ للطّيبةِ، فلم يذكُرْ في الطّيبة هذهِ الأحكام كالمقدمةِ الجزرية، بل فصّلَها في مواضِعِها من طَيّبَتِهِ.

*****

القسمُ السابع: بابُ معرفَةِ الوقْفِ والابتداء:

ذكرَ ابنُ الجزريِّ في المقدمةِ أقسامَ الوقفِ الاختياري، وهي التامُّ والكافي والحسَن، ثم ذكرَ القسمَ الممنوعَ وهو القبيح، ثم أطلقَ القاعدةَ العامّةَ في بابِ الوقْفِ والابتدَاء وهي أنّهُ لا يوجَدُ وقفٌ واجبٌ في القرآن ولا حرامٌ إلا بسبب يَمنعُ الوقْفَ عليه.

وأما في التمهيدِ فلمْ يخرجْ فيه عما ذكَرَهُ في المقدمةِ من ذكرِ هذه الأقسام.

وأما في النشرِ فقد توسّعَ ابنُ الجزريّ في الوقفِ والابتداءِ مع التفصيلِ والتمثيلِ الواسِعِ لهُما، مع الإشارةِ إلى تنبيهاتٍ يتكلّفُها بعضُ القُرّاءِ أو يتعسّفُهُ بعضُ المُعْرِبينَ في الوقفِ والابتِدَاء.

وقد جرَى ابنُ الجزريِّ في الطيبةِ على مفهومِ ما ذكَرَهُ في المقدّمةِ مع الاختلافِ في بعضِ الأبياتِ التي ذكرَها في المقدِّمة الجزرية، وإنْ كانَ المعنَى واحداً.

*****

القسمُ الثامن: بابُ معرفةِ المقْطُوعِ والموصُول، وبابُ هاءِ التأنيثِ التي رُسِمَت تاء

عدَّدَ ابنُ الجزريِّ – رحمه الله تعالى – في المقدِّمةِ الكلماتِ المقطوعَة والموصُولة، ومواضعَ تاءِ التأنيثِ التي رُسِمَت تاء، وقد أورَدَ جُملَةً من المقطُوعِ والموصُولِ وتَاءِ التأنيثِ مما يحتاجُهُ القَارِئُ في قراءَتِهِ إنفاذاً لما وعَدَ بهِ في الافتِتاحِيَةِ حيثُ قال:

مِنْ كلِّ مقطوعٍ وموصولٍ بِهَا ... وتاءِ أنثى لم تَكُنْ تكتب بِها

أما كتابُ التمهيدِ فقد خَلَا من هَذَيْنِ المبحَثَيْنِ، ولعلّ سبب ذلك أنَ هذهِ الموضُوعَاتِ لها كتبٌ خاصّةٌ بها، وهي كتُبُ الرّسْم.

وأما في النشرِ فقد ذكرَ المقطُوعَ والموصُولَ كما هُوَ في المقدِّمةِ، وزادَ عليه خلافَ القراءِ في كلماتٍ مخصوصةٍ، وكذلك ذَكَرَ تاءاتِ التأنيثِ وخِلَافَ القُرّاءِ في الوقفِ عليها.

وأما في الطيبةِ فلم يتعرّضْ للمقطُوعِ والموصُول، إلا في كلماتٍ مخصُوصَةٍ قليلةٍ اختلَفَ فيها القراء. وأما تاءاتُ التأنيثِ التي تُكتَبُ تاءً أو هاء، فلم يذكُرْها بالتفصيلِ الذي ذكرهُ في المقدمة، وإنما ذكرَها إجمالاً بقوله:

وَقِفْ لِكُلٍّ باتباعِ ما رُسِمْ ... حَذْفاً ثُبوتاً اتّصالاً في الكَلِمْ

لكنْ حروفٌ عَنْهُمُ فيها اخْتُلِفَ ... كتاءِ أُنثَى كُتِبَتْ تاء فَقِفْ

بِالْهَا رَجَا حَقّ وذاتَ بَهْجَهْ ... واللَاتَ مرضاتِ ولاتَ رجه.. إلخ

القسمُ التاسع: بابُ همزِ الوصل، وبابُ الوقفِ على أواخِرِ الكلم

أصلُ هذا البابِ تمييزُ همزِ القطْعِ من همزِ الوصل، وكيفيةِ النطقِ بها حالـةَ الوصـلِ والابْتِدَاء، فقد ذكرَ ابنُ الجزريِّ الأفعالَ التي تُبدأُ بالضَّم، والأفعالَ التي تُبـدأُ بالكسرِ والفتح، ثم تعرّضَ لهمزةِ الوصْلِ في الأسماءِ السماعِيّةِ والقياسِيّة، وهمزةُ الوصْلِ في (الْ) التعريفية بقوله: "غيرَ اللام".

وقد يتبادرُ إلى ذِهْنِ القارئِ أن الناظِمَ لم يتعرّضْ لحكـم همـزةِ الوصْـلِ في أسـماءِ المصَادِر، وليسَ الأمـرُ كـذَلك، إذْ تعَـرّضَ لحكمِهَـا بقـوله: (وفي الأسْـمَاءِ غـيرَ الـلّامِ كَسْرُها).

ولم يذكُرْ في النشرِ ولا في الطيبةِ حُكْمَ الابتداءِ بالأفعالِ التي ثالثُهَا مضمومٌ ضـمّاً لازماً، وإنما ذكَرَ الأفعالَ التي ثالثُهَا مضمُوم، وكيفيّةَ وصْلِهَا بمـا قَبْلَهـا؛ إذا كانَ قبلَهـا سـاكنٌ أو مُنَـوّن فَمِـنْ أمثِلَـةِ كسْرِ النُّـونِ وضـمِّها الـتي اختلَـفَ فيهـا القـراء : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾، ﴿وَأَنِ احْكُم﴾، ﴿أَنْ أَشْكُرَ﴾، ونحـوه، والدالُ مـن ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾، والتـاءُ مـن ﴿ وَقَالتِ اخْرُجْ ﴾، والتـاءُ مـن ﴿ فَتِيلاً انظُرْ ﴾، ﴿مُتَشَـٰبِهٍۢ انظُرُوٓا ﴾، ﴿وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾،وشبهه. واللامُ من نحو: ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾، ﴿ قُلِ انظُرُوا ﴾، والـواوُ من ﴿ أَوِاخْرُجُوا ﴾، ﴿ أَوِادْعُوا ﴾، ﴿ أَوِانقُصْ ﴾، مما اجتَمَعَ فيهِ ساكِنَان.

ولم يستثنِ هُنَا أي: في المقدِّمة، ولا في الطيبة ولا في النشر الأفعالَ التي ثالثُها ضمٌّ لازِمٌ اعتماداً على معرِفةِ القَارئ، وهي أربعة: ﴿ ابْنُوا ﴾، ﴿ ائْتُوا ﴾، ﴿ امْشُوا ﴾، ﴿ اقْضُوا ﴾، وإذا ضمَمْنا إليها: ﴿ وامْضُواْ ﴾، صارت خمسة، ولم يذكرْ عُلماءُ التجويدِ الكلمةَ الخامسةَ؛ لأنه لا يمكنُ الابتداء بـ: ﴿ وامْضُواْ ﴾، بدونِ الواو، وقد جمَعَهَا الشيخ المتولي – رحمه الله تعالى – بقوله في عَزْوِ الطرق:

يُضمُّ بَدْءاً همزُ وصْلِ الفعلِ مَا ... لِثَالِثِ الحروفِ ضَمّاً لَزِمَا

فَإنْ تَكُنْ ضَمّتُه قَدْ عَرَضَتْ ... فالابتدا بالكَسْرِ وَهْيَ قَدْ أَتَتْ

في أَرْبَعٍ وَتِلْكَ ثُمّ اقْضُوا إلَيَ ... إيتُوا وقالوا ابنُوا أَنِ امْشُوا يا أُخَيَ

ولمْ يذكُر في النشرِ ولا في الطيبةِ كيفيّةِ الابتداءِ بالأسماءِ والحُرُوف اعتماداً على أنّ ذلكَ من بَدَهِيّاتِ علمِ التجْويد.

ثم تعرّضَ – رحمه الله تعالى – لبابِ الوقفِ على أواخِرِ الكَلِمِ محذِّراً من الوقوفِ بكلِّ الحركة، وذكرَها هنا مُجْمَلَةً، وفي النشر والطيبة على وجهِ التفصيل.

هذا ما فتحَ الله تعالى به عليّ من المقارنةِ بينَ المقدمةِ والطيبةِ والنشرِ والتمهيدِ من مؤلفاتِ العَلّامَةِ ابن الجزريّ – رحمه الله تعالى – إجمالاً، واختصرتُ ذلكَ قدْرَ الإمكانِ، وإلا لو تَعَرّضتُ لكلِّ مسألةٍ من المسائلِ التي ذكرَها – رحمه الله تعالى – من دونِ شرحِ ألفاظِ المقدِّمة لبلغَتْ مجلداً، وهي حَرِيّةٌ بدراسةٍ مُسْتَفِيضَةٍ أكثرَ مما ذَكَرْتُ، وخاصةً ما يختلفُ فيهِ القراء في هذهِ الأزمان من:

١ – كيفيةِ إخفاءِ الميمِ عندَ الباء.

٢ – وكيفيةِ إخفاءِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عندَ الحروفِ الخمسَةَ عشر.

٣ – وحالُ الغنّةِ إذا لَقِيت أحدُ حروفِ الاستعلاءِ تفخِيماً وترقيقاً.

٤ – وحكمُ تكريرِ الرّاءات.

٥ – وحكمُ التجويدِ النظريِّ والعَمَليّ إلى غير ذلك من المسائِلِ والموضُوعَات.

والعبرةُ في ذلِكَ كُلِّهِ موافَقَةُ الرِّوايةِ الدِّرَايةَ، وكثيراً ما سمعتُ شيخَنا الشيخَ عبدَالعزيز عيون السود – رحمه الله تعالى – يقول: " يجبُ أن يوافِقَ التَلْقِينُ الكتاب"؛ لأنه وللأسَفِ الشديد قد يصيبُ التلقِّي وموازينُ الأداءِ بعضَ الخَلَلِ في نقلِ بعضِ الألفاظ، وأنقلُ هنا عبارةٌ للشيخِ المَرْعَشِي في جُهْدِ المُقِلّ – (ت: ١١٥٠هـ) إذ يقول: "لَمَّا طَالَتْ سِلْسِلَةُ الأداءِ تَخَلّلَ أشياءٌ مِنَ التَحْرِيفَاتِ في أداءِ كَثيرٍ من شيوخِ الأداءِ، والشيخُ الماهِرُ الجامِعُ بينَ الرِّوايَةِ والدِّرايَةِ، المُتَفَطِّنُ لدقَائِقِ الخَلَلِ في المخَارِجِ والصِّفَات، أعزُّ من الكبريتِ الأحْمَرِ فوجبَ علينا أن لا نعتمدَ على أداءِ شيوخِنا كُلَّ الاعْتِمادِ، بل نَتَأَمّل فيما أودعَهُ العلماءُ في كتبهم من بَيانِ مسائِلِ هذا الفن، ونَقِيسُ ما سَمِعْنَا من الشّيوخِ على ما أُودِعَ في الكُتُبِ، فما وافَقَهُ فَهُو الحقُّ، وما خَالَفَهُ فالحقُّ ما في الكُتبِ" ا.هـ.

فالمرجعيةُ في علمِ التَجْويدِ توافقُ الكتابَ المُعْتَمدِ، مَعَ الصوتِ المعتَمد، وخاصةً في هذهِ الأيام التي انْتَشَرَتْ فِيها التّسْجِيلاتُ الصّوتيةُ، والتي اخْتَلَطَ فيها المتقنُ بغيره.

ولعلّ مِنْ أشهَرِ مَنْ نطَقَ بالحروفِ الصّحِيحَةِ الشيخ محمود خليل الحصري - رحمه الله – خاصةً في رواية ورشٍ عن نافع، حيثُ وُفِّقَ في نُطْقِ الحروفِ في هذهِ الرواية أكثرَ من غيرها، وشيخنا الشيخ أبو الحسن الكردي الذي آملُ أن تُنشَر لَهُ الخَتْمةُ التي سجّلَها حتى يستفيدَ منها الناس، والله الموفق.

ولأنّ موازينَ الأداءِ في هذا العصرِ اهتزّت فتزَحْزَحَت عن النطـقِ الصـحيح، فمـنهمُ المتكلِّفُ الذي يُخْرِجُ الحروفَ يلْوكُهَا لَوْكاً، لا رُوحَ فيها، ولا خُشُوع، ومـنهُمُ المتسـاهلُ الذي لا يقيمُ للحروفِ وزناً، فقراءتُهُ عائِمةٌ لا تُمَيِّزُ فيها بينَ المفخّمِ والمرقّق، ويُعجِبُـني في ذلكَ قولَ الإمامِ الغزاليِّ في الإحياء: "تلاوةُ القرآن حقّ تِلاوتِـهِ هـو أن يَشْـتَرِكَ فيـهِ اللسانُ والعقْلُ والقلْب، فحظُّ اللسانِ تَصْحِيحُ الحروفِ بالترتيل، وحظُّ العقلِ تفسـيرُ المعاني، وحظُّ القَلْبِ الاتعَاظُ والتـأثُّرُ والانْزِجَـارُ والائْتِمَـارُ فاللسـانُ يُرَتِّـلُ، والعَقـلُ يُتَرْجِم، والقلبُ يَتّعِظ"[1].

واللهَ أَسأَلُ أن يفتحَ عليّ وعلى غيري بما هُو أجدَرُ بالكتابةِ والتوضِيحِ، فهـو سـبحانَهُ الفتاح العليم، سبحانَكَ لا عِلْمَ لنا إلا ما علمتنا إنكَ أنتَ العليمُ الحكيم.

---

(١) المرجع نفسه.

رابعاً: شروح المنظومة:

أذكرُ هنا أشهَرَ ما اطّلَعْتُ عليهِ من تلكَ الشُّروح على سبيلِ الاخْتِصَارِ، وهي جديرةٌ ببحثٍ مُسْتَقلٍ ودراسةٍ مُسْتَفِيضَةٍ لا يُنَاسِبُها هذَا المكان، ولكِنْ مَا لا يُدْرَكُ كُله لا يُترَك جُلُّه، وقبلَ استعراضِ أَهمّ هذهِ الشُّروح لا بدّ من ملاحظةِ الآتي:

أ – أَنّ أقدَمَ هذه الشروح هو شرحُ ابنِ الناظم.

ب – أنَّ من جاءَ بعدَ ابن الناظمِ توسّعَ على مَنْهَجِه، ولسْتُ مبالغاً إذا قلتُ بِأنّ الشُّروحَ على كَثْرَتِهَا، والتي قد تَصِلُ إلى ما يقرُبُ من ثمانينَ شرحاً قديماً وحديثاً مطبوعاً ومخطوطاً، لا تخرجُ في مجمَلها عمّا يذكُرُه الشُّرّاحُ الأوائِلُ ما بينَ زيادَةِ إيضَاح عبارة، أو محاولَةِ ضَبْطِ نَصِّ المنظومة، أو إدخالِ مسَائِلَ منطِقيّة أو اسْتِئْنَاسٍ بِعِلْمِ الأَصْواتِ العربيةِ، وكلامِ أهلِ اللغَةِ والنُّحَاة؛ مما يدعُوني أن أقولَ: إنّ إضافاتِ نوعيةً في هذه الشروح لم يحدُث؛ غيرَ أنّ لِكُلِّ شارِحٍ أسلُوبُه في عرضِ شرحِ المنظومة، ولا يخلُو كُلُّ شرحٍ من فائدةٍ ينفَع اللهُ بها منْ أرَادَ التبَحُّرَ في هذا العلم، أسألُ اللهَ لي ولجميع إخْواني وأحِبّائي أن يرزُقَنا الإخلاصَ في القولِ والعمل وحسنَ الختامِ عند انتهَاءِ الأجل.

ومن الشُّروحِ التي منّ اللهُ تعالى عليّ بالاطّلاعِ عليها:

١ – ابن الناظم أحمد بن محمد الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ).

الحواشِي المُفْهِمَة في شرحِ المقدِّمة، مطبوع.

٢ – عبد الدائم الأزهري (ت: ٨٧٠هـ).

الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، مطبوع.

٣ – خالد الوقاد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ).

الحواشي الأزهرية في حَلِّ ألفَاظِ المقدِّمة الجزرية، مطبوع.

٤ – العلامة أبو الفتح المزي، محمد بن محمد بن علي الإسكندري الأصل، (ت: ٩٠٦هـ).

من تلاميذ ابن الجزري، واسم شرحه (الفصُولُ المؤيّدة للوصُولِ إلى شَرحِ المقدمة)، مطبوع.

٥ – أحمد بن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ).

اللآلئُ السّنِيّة في شرح المقدِّمة الجزرية، ولي تحقيقٌ عليه مطبوع.

٦ – زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ).

الدَقَائِقُ المُحْكَمَةُ في شرحِ المقَدِّمة، مطبوع.

٧ – محمد بن إبراهيم بن يوسف التاذِفي الحلبي (ت: ٩٧١هـ).

الفوائِدُ السرية في شرح المقدمة الجزرية، مخطوط، تاريخ النسخة ١٢٩٩هـ.

٨ – أَحمدُ بنُ مصطفى خَليل المعروف بـ(طاش كُبْرِي زاده) (ت: ٩٦٨هـ).

شَرح طَاشْ كُبْرِي زَادَهْ على المقدمة الجزرية، مطبوع.

٩ – علي بن سلطان محمد القارئ الهروي ثم المكي (ملا علي القارئ) (ت: ١٠١٤هـ)،

المِنَحُ الفِكْرية في شرح المقدمة الجزرية، مطبوع.

١٠ – عمر بن إبراهيم بن علي بن المَسْعَدي (ت: ١٠١٧هـ)،

الفوائدُ المَسْعَدية في حلِّ ألفاظِ المقدمةِ الجزرية، مخطوط، تاريخ المخطوط أواخر ربيع الثاني، ١٠٦٤هـ.

١١ – سيف الدين عطاء الله الفَضَاليّ (ت: ١١٢٠هـ)،

الجواهر المضيّة على المقدمة الجزرية، مطبوع.

١٢ – محمد بن علي يالوشة الشريف التونسي (ت: ١٣١٤هـ)،

الفوائِدُ المُفهِمَة في شرح الجزرية المقدمة، مطبوع.

وغيرُ هذهِ الشُّروح التي اعتَنَى بها بعضُ المعَاصِرين.

وبعد هذَا الاستعراضِ لأسماءِ هذه الشُّروح لا بدّ أنْ أُشِيرَ إلى أشهَرِهَا وأوسَعِهَا انتشاراً في الوقتِ الحالي، فأقولُ وباللهِ التّوفِيق:

١ – شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو مختصَر، ومن اختصاره يعدُّ من الألغاز، لذلكَ وُضِعَتْ عليهِ حَواشٍ كثيرة.

٢ – شرحُ الملا علي قاري، وهو شرح موسّع، وفيهِ بعضُ القضَايا المنطِقِيّة التي قَدْ لا يحْتَاجُهَا طالبُ علمِ التّجْويد، فمنْ أرادَ الاختِصَار فعليهِ بالأول، ومن أرادَ التوسُّع فعليهِ بالثاني، ومن أرادَ التوسُّعَ أكْثَرَ، فعليهِ بكتَابِ شيخِنا الشيخ عبد الفتاح المَرْصَفي المسمّى (هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري) – رحم الله الجميع –.

*****

خامساً: المنهجُ المتّبع في إخْراجِ المنْظُوم:

يظهَرُ المَنهَجُ الذي اتبَعْتُهُ في هذا المنظُوم مـن خِـلالِ قراءتـه والتأمُّـلِ في ضَـبْطِه، وذلكَ ضِمْنَ النِّقاط التّالية:

١ – كُتِبَ النظمُ كما هو واضحٌ بخـطٍّ نسـخِيّ كخَـطِّ المصَـاحِف؛ لأنـهُ أسْـهَلُ في القِرَاءة، وأتمُّ في الضّبْط.

٢ – رُوعِيَ في ضَبْطِ كِلمة: "أَحَطْت"، "بَسَطْت"، بوضْعِ شَدّةٍ على التاءِ خلافـاً لمـذهبي المشَارِقَة والمغَارِبَة في ضَبْطِ المصْحف؛ حرصاً على نُطْقِها نُطْقاً صَحِيْحاً، بإظْهَارِ صِـفَتَي الإطْبَاقِ والاسْتِعْلاء في هذا النّوع من الإدْغَامِ النّاقِص، أي: غيرِ الكَامِل، وإن كنـتُ لـم ألتَزِمْ بالضّبْطِ المتّبَع في المصَاحِفِ غَالباً.

٣ – ضُبط النص وَفْقَ قراءَتِهِ من حَذْفِ الهمَزَات، ونَقْلِ الحَرَكَات، وإثباتِهَا تَسْـهِيلاً لِقِرَاءَتِهِ وحِفْظِهِ ليَسْتَقِيمَ وزْنُ البيتِ عَرُوضِياً.

٤ – اعتُمد في ضبطِ النصّ النُّسَخُ التي تَعْتَمِدُ على صِحّةِ المعنى، وشُـمُولِيّةِ التّعْبِـير، وصِحّةِ اتِّزَانِ البَيْتِ عَرُوضِياً، ويُرَجّحُ ذلكَ قِرَاءَتُها على النّاظِم، وخاصّةً ما ذَكَرَهُ تِلْمِيذُهُ الشيخ عبدُ الدايم الأزهري، وقد أَثْبَتُّ في الحاشِيَةِ ما اعْتَبَرْتُهُ مَرْجُوحاً علَى الأغْلَب.

٥ – رُوعي أن تكونَ الألفاظُ القُرآنِيّةُ كما وردَت في القرآنِ الكريمِ بغضِّ النّظَـرِ عن مَوْضِعِهَا منَ الإعْرابِ غَالباً.

٦ – جُعِلَتْ الألفاظُ القرآنيةُ باللَّونِ الأخضر، والكلماتُ أو الحروفُ التي فيها حكْمٌ تجويدِيّ باللونِ الأحمر، والباقي باللونِ الأسْوَدِ لعلّ هذِهِ الألْوان تُسَاعِدُ في فَهْمِ المنظُوم.

٧ – وُضِعَتْ نقطةٌ بعدَ انتهاءِ معنى الجمْلة؛ إيذاناً بِبَدْءِ حُكْمٍ تجويديٍّ آخر.

هذا، واللهَ أَسْأَلْ أن ينفَعَ بهذِهِ المنظُومَةِ ودِرَاسَتِهَا أهل القرآن، وأن يجعلَنا منهُم، وأن يحشُرَنَا تحتَ لِواءِ سيّد المرسلين، وإمام الأنبياءِ سيدنا محمد ﷺ، وأن يغْفِرَ لي كلّ شيء، ولا يَسْأَلْني عن شيء، إنهُ قادرٌ على كُلِّ شيء، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين.

وكَتَبَه

محمد تميم الزعبي

المدينة المنورة

*****

المقدمة الجزرية

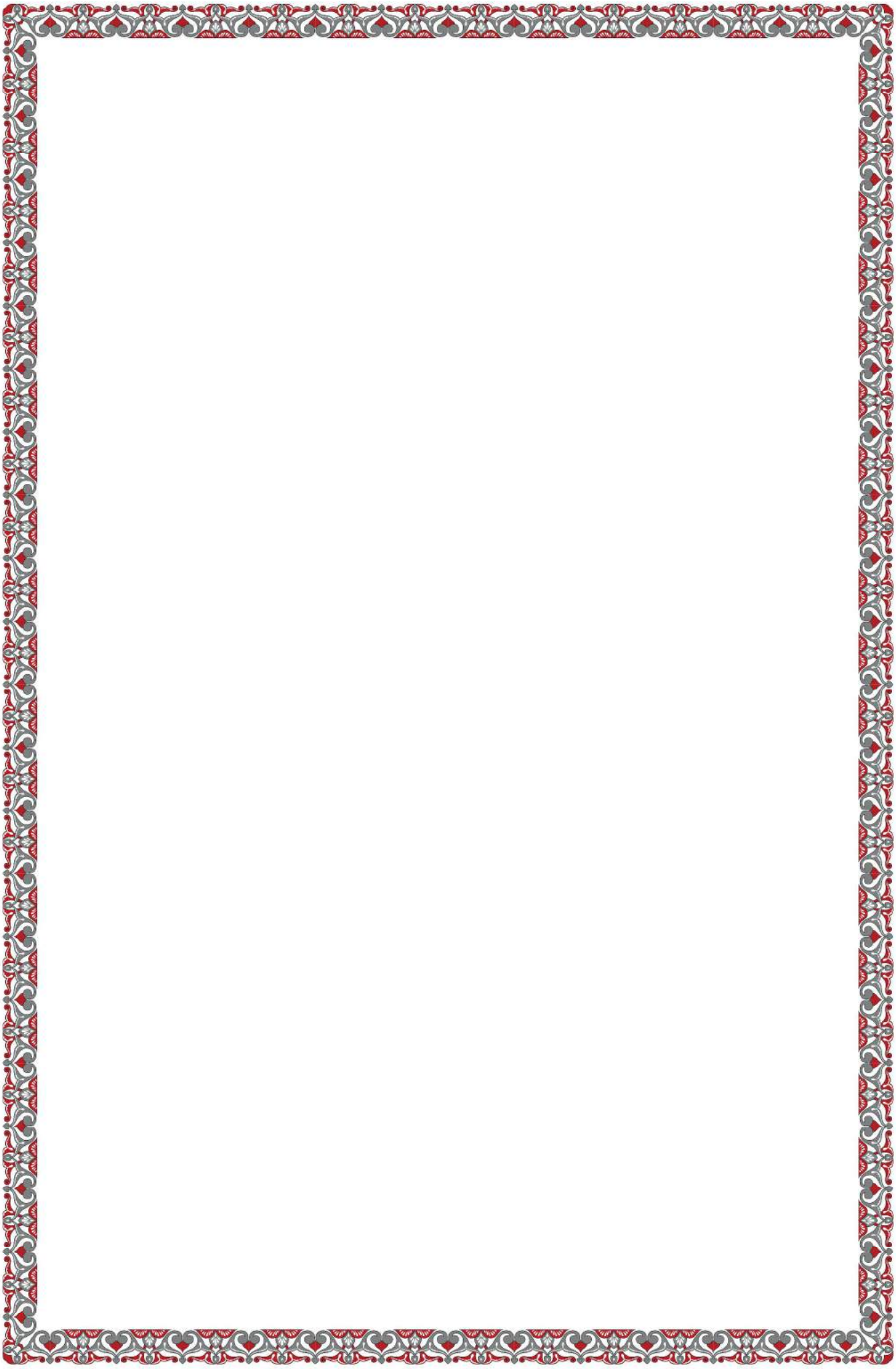

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ ... مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

٢ - اَلْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ ... عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣ - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ... وَمُقْرِئِ الْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

٤ - وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةْ[1] ... فِيمَا عَلَىٰ قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ

٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ ... قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا

٦ - مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ ... لِيَنْطِقُوا[2] بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

٧ - مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ ... وَمَا الَّذِي رُسِمَ[3] فِي الْمَصَاحِفِ

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا ... وَتَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا

بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ (١١)

٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ ... عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

١٠ - فَأَلِفُ الْجَوْفِ[4] وَأُخْتَاهَا وَهِي ... حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

---

(١) بالفتح والكسر، والكسر أفصح.

(٢) قال عبد الدايم وهي التي ضبطناها هنا لنا نظم وفي بعضها (ليلفظوا) هنا اللفظ والحاصل واحد.

(٣) وفي بعض النسخ (رسم).

الطرازات المعلمة ص ٨٧

(٤) وفي نسخة (للجوف ألف) قال الملا علي القاري: وهو غير متزن.

١١- ثُمَّ[1] لِأَقْصَى ٱلْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... ثُمَّ لِوَسْطِهِ[2] فَعَيْنٌ حَاءُ

١٢- أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا. وَٱلْقَافُ ... أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ. ثُمَّ ٱلْكَافُ

١٣- أَسْفَلُ. وَٱلْوَسْطُ فَجِيمُ ٱلشِّينُ يَا ... وَٱلضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

١٤- لَا ٱضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا ... وَٱللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

١٥- وَٱلنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ ٱجْعَلُوا ... وَٱلرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ[3]

١٦- وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ ... عُلْيَا ٱلثَّنَايَا. وَٱلصَّفِيرُ مُسْتَكِنّْ

١٧- مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَى ... وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

١٨- مِنْ طَرَفَيْهِمَا. وَمِنْ بَطْنِ ٱلشَّفَهْ ... فَٱلْفَا مَعَ أَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشْرِفَهْ

١٩- لِلشَّفَتَيْنِ ٱلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ ... وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا ٱلْخَيْشُومُ

بَابُ ٱلصِّفَاتِ ⑦

٢٠- صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ[4] ... مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ. وَٱلضِّدَّ قُلْ

«١» وفي نسخة (وقُل لأقصى). «٣» وفي نسخة (أدخَلُوا).

«٢» وفي نسخة (وسمو وَسَطِهِ) والرواية بإسكان السين لإقامة الوزن، وتحريكها هو الأفصح الطرازات العلية ص ٣٩

«٤» والرواية عند الناظم الكسر، وقيل بثلث الراء الطرازات ص ١٠٩

٢١- مَهْمُوسُهَا فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ ... شَدِيدُهَا لَفْظُ أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ

٢٢- وَبَيْنَ رِخْوٍ وَٱلشَّدِيدِ لِنْ عُمَرْ

وَسَبْعُ عُلْوٍ[1] خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ

٢٣- وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَةْ ... وَفِرَّ مِنْ لُبِّ ٱلْحُرُوفُ ٱلْمُذْلَقَةْ

٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينُ ... قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ. وَٱللِّينُ

٢٥- وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وَٱنْفَتَحَا ... قَبْلَهُمَا. وَٱلِانْحِرَافُ صُحِّحَا

٢٦- فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ ... وَلِلتَّفَشِّي ٱلشِّينُ. ضَادًا ٱسْتَطِلْ

بَابُ مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ ⑦

٢٧- وَٱلْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَّازِمُ ... مَنْ لَّمْ يُجَوِّدِ[2] ٱلْقُرَانَ ٱثِمُ

٢٨- لِأَنَّهُ بِهِ ٱلْإِلَهُ أَنْزَلَا ... وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩- وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ ... وَزِينَةُ ٱلْأَدَاءِ وَٱلْقِرَاءَةِ

٣٠- وَهُوَ إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا ... مِنْ صِفَةٍ لَّهَا وَمُسْتَحَقَّهَا

---

[1] بضم العين وكسرها وهما سواء.

[2] وهي التي ضبطت عند الناظم وهي المعتبرة، ورأيت بعض النسخ (مَن لَّم يصحح) بدل يجود والأولى أحسن لئلا يتوهم أن القرآن فيه خطأ يلزم تصحيحه.

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ ... وَٱللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

٣٢- مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ ... بِٱللُّطْفِ فِي ٱلنُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ... إِلَّا رِيَاضَةُ ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ

❊ بَابُ ٱلتَّرْقِيقِ (١) ❊

٣٤- فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ ... وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ ٱلْأَلِفِ

❊ بَابُ ٱسْتِعْمَالِ ٱلْحُرُوفِ (٦) ❊

٣٥- وَهَمْزَ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا ... ٱللَّهُ ثُمَّ لَامَ لِلَّهِ لَنَا

٣٦- وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى ٱللَّهِ وَلَا ٱلْضَّ ... وَٱلْمِيمَ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ

٣٧- وَبَاءَ بَرْقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِذِي ... وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي

٣٨- فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَبُثَّ ٱلصَّبْرِ ... رَبْوَةٍ ٱجْتُثَّتْ وَحَجِّ ٱلْفَجْرِ

٣٩- وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنَا ... وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

٤٠- وَحَاءَ حَصْحَصَ، أَحَطتُّ، ٱلْحَقُّ ... وَسِينَ مُسْتَقِيمٍ، يَسْطُو، يَسْقُو

«(١)» وفي نسخة (فاحرص)

❁ بَابُ ٱلرَّاءَاتِ ③ ❁

٤١- وَرَقِّقِ ٱلرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ ... كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢- إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ ٱسْتِعْلَا ... أَوْ كَانَتِ ٱلْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

٤٣- وَٱلْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ ... وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

❁ بَابُ ٱللَّامَاتِ وَقَوَاعِدَ عَامَّةٍ ⑧ ❁

٤٤- وَفَخِّمِ ٱللَّامَ مِنِ ٱسْمِ ٱللَّهِ ... عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ ٱللَّهِ

٤٥- وَحَرْفَ ٱلِٱسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ وَٱخْصُصَا ... لِإِطْبَاقٍ أَقْوَى نَحْوُ قَالَ وَٱلْعَصَا

٤٦- وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطْتُ مَعْ ... بَسَطْتَ وَٱلْخُلْفُ بِنَخْلُقْكُّمْ وَقَعْ

٤٧- وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلسُّكُونِ فِي جَعَلْنَا ... أَنْعَمْتَ وَٱلْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا

٤٨- وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَسَى ... خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا ... كَشِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا

٥٠- وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ ٱنْ سَكَنْ ... أَدْغِمْ كَقُلْ رَّبِّ وَبَل لَّا. وَٱبِنْ

٥١- فِي يَوْمِ مَعْ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

❁ بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ ⑩ ❁

٥٢- وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلًّا تَجِي

٥٣- فِي الظَّعْنِ، ظِلِّ، الظُّهْرِ، عُظْمُ، الْحِفْظِ أَيْقِظْ، وَأَنْظِرْ، عَظَمَ، ظَهْرِ، اللَّفْظِ

٥٤- ظَاهِرْ، لَظَى، شُوَاظُ، كَظْمٍ، ظَلَمَا أُغْلُظْ، ظَلَامِ، ظُفُرٍ، انْتَظِرْ، ظَمَا

٥٥- أَظْفَرَ، ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعِظْ سِوَى عِضِينَ. ظَلَّ النَّخْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

٥٦- فَظَلْتَ، ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

٥٧- يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا[٢] وَجَمِيعَ النَّظَرِ

٥٨- إِلَّا بِوَيْلٌ، هَلْ وَأُولَى نَاضِرَةْ وَالْغَيْظِ لَا الرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَةْ

٥٩- وَالْحَظِّ لَا الْحَضِّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ضَنِينٍ الْخِلَافُ سَامِي

٦٠- وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمُ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ الظَّالِمُ

«١» وفي نسخة (وظلت)

«٢» ولو قال (لو كُنتَ فظًّا) لكان أولى

٦١- وَٱضْطُرَّ مَعْ وَعِظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفِّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمُ

❁ بَابُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ ③ ❁

٦٢- وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا. وَأَخْفِيَنَّ

٦٣- الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

٦٤- وَأَظْهِرَنَّهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

❁ بَابُ حُكْمِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ ④ ❁

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ أَدْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَا

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرْ. وَادْغَمْ فِي اللَّامِ وَالرَّا لَا بِغُنَّةٍ لُزِمْ[1]

٦٧- وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي يُومِنُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا صِنْوَانُ[2]

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغُنَّةٍ. كَذَا الْإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

❁ بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ ④ ❁

٦٩- وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

٧٠- فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّْ سَاكِنٌ حَالَيْنِ وَبِالطُّولِ يُمَدّْ

«١» قال عبد الدايم هكذا في النسخة التي ضبطناها عنه الناظم ومن فيه. وفي النسخ المتقدمة (أَتَمّ) مكان (لزم) الطرازات المعلمة ص ١٨١ وهو أولى لأن الإدغام بلا غنة إدغام تام. «٢» وفي نسخة (عَنْوَانُ) والمثبت موافق للفظ القرآن لعدم وجود كلمة (عنوان) فيه.

٧١- وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةِ

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلَا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا

❁ بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ ٦ ❁

٧٣- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤- وَالِابْتِدَاءِ وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ثَلَاثَةً تَامٌّ، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

٧٥- وَهْيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِي

٧٦- فَالتَّامُّ فَالْكَافِي، وَلَفْظًا فَامْنَعَنْ إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوِّزْ فَالْحَسَنْ

٧٧- وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَا قَبْلَهُ

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ[1] وَلَا حَرَامٍ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبْ

❁ بَابُ مَعْرِفَةِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ ١٥ ❁

٧٩- وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

٨٠- فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا مَعْ مَلْجَأٍ[2] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا

«١» وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم آخرًا، وفي النسخ القديمة بصيغة المستقبل، والأول أحسن والثاني جائز.

«٢» فيها أكثر من ضبط، والمثبت أولى كما قال ملا علي القاري موافقة للفظ القرآن. الطراز المعلم ص ٢٠٤

٨١- وَتَعْبُدُوا يٰسٓ ثَانِي هُودَ لَا ... يُشْرِكْنَ، تُشْرِكْ، يَدْخُلْنَ، تَعْلُوا عَلَى

٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ. إِنْ مَا ... بِٱلرَّعْدِ، وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ. وَعَنْ مَا

٨٣- نُهُوا ٱقْطَعُوا. مِنْ مَا بِرُومٍ وَٱلنِّسَا «(١) ... خُلْفُ ٱلْمُنَافِقِينَ. أَمْ مَنْ أَسَّسَا

٨٤- فُصِّلَتِ ٱلنِّسَا وَذِبْحٍ حَيْثُ مَا ... وَأَنْ لَمِ ٱلْمَفْتُوحَ. كَسْرُ إِنَّ مَا

٨٥- لِلْأَنْعَامِ. وَٱلْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا ... وَخُلْفُ ٱلْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

٨٦- وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَٱخْتُلِفْ ... رُدُّوا. كَذَا قُلْ بِئْسَمَا، وَٱلْوَصْلَ صِفْ

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَٱشْتَرَوْا. فِي مَا ٱقْطَعَا ... أُوحِيَ، أَفَضْتُمْ، ٱشْتَهَتْ، يَبْلُو مَعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُومٍ، كِلَا ... تَنْزِيلُ شُعَرَا وَغَيْرُهَا صِلَا «(٢)

٨٩- فَأَيْنَمَا كَٱلنَّحْلِ صِلْ، وَمُخْتَلِفْ ... فِي ٱلشُّعَرَا «(٣) ٱلْأَحْزَابِ وَٱلنِّسَا وُصِفْ

٩٠- وَصِلْ فَإِلَّمْ هُودَ. أَلَّنْ نَجْعَلَ ... نَجْمَعَ. كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوْا عَلَى

«(١)» قال عبد الدايم وهي النسخة التي قرأناها على الناظم وأُصلحت في المجلس، وقرأناها عليه أيضًا (سه ما ملك روم النسا) والكل صحيح. الطرازات المعلمة ص ٢١٠

«(٢)» وفي نسخة (وغير ذي صلا). «(٣)» وفي نسخة (الظلة) بدل الشعراء، وكلاهما اسم للسورة.

٩١- حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ. وَقَطْعُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَآءُ، مَنْ تَوَلَّى. يَوْمَ هُمْ

٩٢- وَمَالِ هَـٰذَا، وَٱلَّذِينَ هَـٰٓؤُلَآ تَحِينَ فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ وَوُهِلَا[1]

٩٣- كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ ٱلْ وَهَا وَيَا[2] لَا تَفْصِلِ

بَابُ هَاءِ ٱلتَّأْنِيثِ ٱلَّتِي رُسِمَتْ تَاءً ⑦

٩٤- وَرَحْمَتُ ٱلزُّخْرُفِ بِٱلتَّا زَبَرَهْ الْأَعْرَافِ رُومٍ هُودَ كَافَ ٱلْبَقَرَهْ

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهِمْ مَعًا أَخِيرَاتُ عُقُودُ ٱلثَّانِ ثُمْ[3]

٩٦- لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ وَٱلطُّورِ عِمْرَانَ لَعْنَتَ بِهَا وَٱلنُّورِ

٩٧- وَٱمْرَأَتُ يُوسُفَ عِمْرَانَ ٱلْقَصَصْ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ

٩٨- شَجَرَتَ ٱلدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ كُلًّا وَالْأَنْفَالِ. وَحَرْفِ غَافِرِ[4]

٩٩- قُرَّتُ عَيْنٍ. جَنَّتٌ فِي وَقَعَتْ فُطِرَتْ. بَقِيَّتْ. وَٱبْنَتْ وَكَلِمَتْ

١٠٠- أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ. وَكُلَّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

«١» قال عبدالرايم وهي التي ضبطناها عنه ناظمها آخرًا، وفي بعض النسخ (وقيل لا، برل ووهلا). الطرازان العلية ص٢٢٥

«٢» وفي نسخة (وياوها) ورجح الذي أثبته ملا علي القاري. «٣» قال عبدالرايم (ثم) بمعنى هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عنه الناظم، وفي بعض النسخ (فهم) مكان (ثم) إشارة إلى الآية (نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ) الآية.

«٤» وفي بعض النسخ (وأخرى غافر) أي آخرها والأولى المثبت لأنه لا ثاني له في السورة. اهـ. الطرازان العلية ص٢٣١

بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ ③

١٠١- وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّْ ... إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلْفِعْلِ يُضَمّْ

١٠٢- وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي ... ٱلْأَسْمَاءِ غَيْرَ ٱللَّامِ كَسْرُهَا. وَفِي

١٠٣- ٱبْنٍ مَعَ ٱبْنَتَ ٱمْرِئٍ وَٱثْنَيْنِ ... وَٱمْرَأَةٍ وَٱسْمٍ مَعَ ٱثْنَتَيْنِ

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ②

١٠٤- وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلْحَرَكَةْ ... إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ حَرَكَةْ

١٠٥- إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّْ ... إِشَارَةً بِٱلضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّْ

الْخَاتِمَةُ ③

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ ٱلْمُقَدِّمَةْ ... مِنِّي لِقَارِئِ ٱلْقُرَانِ تَقْدِمَةْ

١٠٧- وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ[1]

١٠٨- [أَبْيَاتُهَا قَافٌ وَزَايٌ فِي ٱلْعَدَدْ ... مَنْ يُحْسِنِ ٱلتَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِٱلرَّشَدْ][2]

١٠٠ + ٧ = ١٠٧

وَلِلَّهِ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا

١٤٢٧

«١» أثبت صاحب الطرازات العلمية بيتًا آخر من نظمه فقال:

عَلَى ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَى ٱلْمُخْتَارِ ❁ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ٱلْأَطْهَارِ الطرازات العلمية ص ٢٤٥

«٢» البيت الذي بيده عاصر تيده من زيادات بعض العلماء وليس من أصل النظم فالقاف ١٠٠ والزاي ٧ فأبياتها ١٠٧

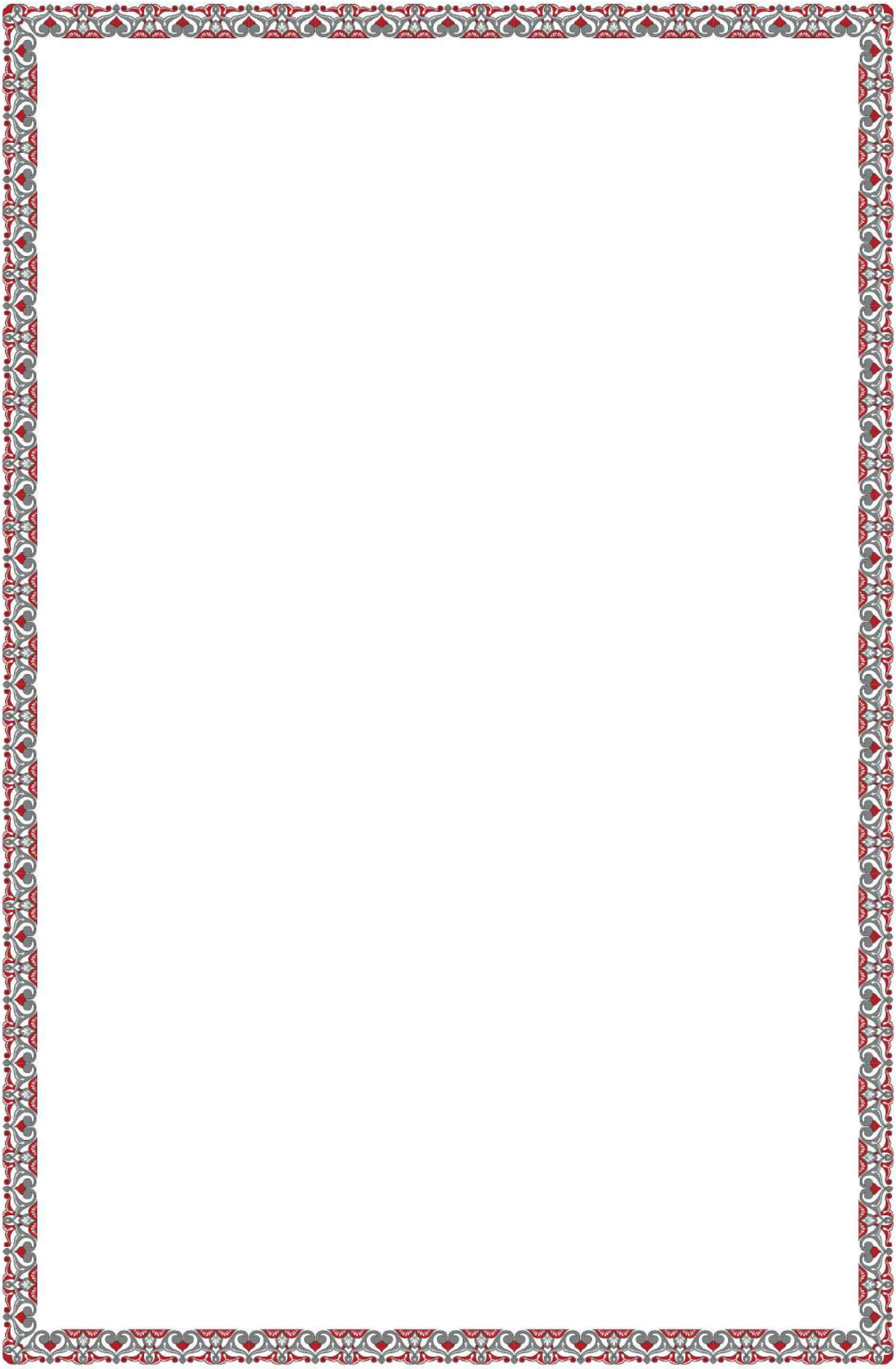

الفهـرس

المقدمة ٣

وبصات بين يدي المقدمة الجزرية (دراسة علمية للمنظوم) ٥

أولًا: نبذة عامة عن المقدمة، وتاريخ تأليفها ٦

ثانيًا: القراءة التي كانت سائدة في زمن تأليف المقدمة ١٣

ثالثًا: دراسة وصفية للمنظوم، والقيمة العلمية لها ١٧

القسم الأول: المقدمة ١٧

القسم الثاني: باب مخارج الحروف ثم صفاتها ١٧

القسم الثالث: باب معرفة التجويد، وباب الترقيق، وباب استعمال الحروف ١٩

القسم الرابع: باب الراءات واللامات وقواعد عامة ٢٥

القسم الخامس: باب الضاد والظاء ٣٣

القسم السادس: باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة، وحكم النون الساكنة والتنوين، وباب المد والقصر ٣٥

القسم السابع: باب معرفة الوقف والابتداء ٣٦

القسم الثامن: باب معرفة المقطوع والموصول، وباب هاء التأنيث التي رسمت تاء ٣٧

القسم التاسع: باب همز الوصل، وباب الوقف على أواخر الكلم ٣٨

رابعًا: شروح المنظومة ٤٢

خامسًا: المنهج المتبع في إخراج المنظوم ٤٥

النظم المبارك ٤٧
المقدمة ١
باب مخارج الحروف ١
باب الصفات ٢
باب معرفة التجويد ٣
باب الترقيق ٤
باب استعمال الحروف ٤
باب الراءات ٥
باب اللامات وقواعد عامة ٥
باب الضاد والظاء ٦
باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة ٧
باب حكم النون الساكنة والتنوين ٧
باب المد والقصر ٧
باب معرفة الوقف والابتداء ٨
باب معرفة المقطوع والموصول ٨
باب هاء التأنيث التي رسمت تاء ١٠
باب همزة الوصل ١١
باب الوقف على أواخر الكلم ١١
الفهرس ١٢

❊❊ ❊❊ ❊❊